مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك

The Extent of Effectiveness of Accounting Systems in Yemeni Commercial Banks and their Impact on the Reliability of Financial Statements Issued by those Banks

إعداد:خالد محمد عمر باذيب

إشراف الأستاذ الدكتور : محمد عطية مطر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كليه الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الدراسي الأول 2010 / 2011

التفويض

أنا الموقع أدناه خالد محمد باذيب أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات أو المؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: خالد محمد عمر باذيب

التاريخ:

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: " مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك"، وأجيزت بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠١٠ .

<u>أعضاء لجنة المناقشة:</u>

الإسم	جهة العمل	التوقيع
الأستاذ الدكتور محمد عطية مطر ، مشرفاً ورئيساً	جامعة الشرق الأوسط	
الأستاذ الدكتور عبد الناصر ابراهيم نور، عضواً	جامعة الشرق الأوسط	
الدكتور بسام محمد معالي، ممتحناً خارجياً	جامعة البترا	

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم .. والصلاة والسلام على رسوله الكريم

أما بعد:

فإن الشكر لله أولاً وأخيراً وأنه ليسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل والإمتنان الوفير إلى أستاذي ومشرفي أ.د محمد مطر الذي ما كان يوماً إلا نبراساً متلألئاً أنار لي دروب العلم والمعرفة وما بخل بجهد او وقت في المتابعة المستمره لي وفي تقديم النصيحه فكان الأستاذ الفاضل والأب المعلم والناصح الأمين وأدعو الله أن يمتعه دوماً بالصحة والعافية ليظل منبراً لطالب العلم وخلقاً وإخلاصاً نادرين

وأتقدم كذلك بالشكر الوافر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الأجلاء على ما عانوه في قراءة رسالتي المتواضعة وإثرائها بتوجيهاتهم القيمة

ولا يفوتني أن أقدم خالص الشكر إلى كل من الأستاذ الدكتور / عبدالناصر نور والدكتور / ظاهر القشى والأستاذ الدكتور / محمد النعيمي على ما قدموه لي من عون ومساعدة لإنجاز الرسالة .

والشكر موصول إلى الأصدقاء الذين وقفوا معي طول مشوار دراستي وأثناء كتابة الرسالة.

الباحث

الإهداء

كوني أنهيت فصلا آخر من فصول رواية العلم أود أن أهدي هذه الرسالة إلى من كان لهم الأثر البالغ فيما وصلت إليه اليوم

إلى أبي و أمي

أنا لا أحمل في ذاكرتي الأيام التي كنت فيه رضيعاً في المهد .. و لكني أعلم علم اليقين أنه لولا رعايتكم لما وصلت إلى هذا المستوى و لن أفي بحقهم حتى لو قدمت روحي هدية .. و لكن يكفيني أن أرى افتخاركم بي .

كما أهديها إلى أفراد أسرتي، وجميع الأصدقاء والباحثين عن العلم والمعرفة

وأيضاً أهديها إلى أمي اليمن..اعترافاً بفضلها .. تصميما و رغبه في جعل اسمها مرفرفا فوق هامات الجبال الرواسي .. و جعله يدور في مدارات فضاء حبنا كما الكواكب و النجوم .

الباحث

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك

إعداد:

خالد محمد باذيب

إشراف:

الأستاذ الدكتور محمد مطر

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك. وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية اليمنية، وشملت ثلاث فئات ذات علاقة بالنظم المحاسبية المطبقة في البنوك التجارية اليمنية، حيث قام الباحث بتصميم استبانة استهدفت هذه الفئات وهي: المديرون الماليون العاملون في تلك البنوك، مدققو الحسابات الخارجيون الذين يتولون فحص البيانات المالية المنشورة لها، ثم المدققون الداخليون العاملون فيها، حيث تم توزيع (١١٦) فرداً على تلك الفئات.

كما تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وهي: اختبار (t) للعينة الواحدة، واختبار (ANOVA)، واختبار (Tukey).

أظهرت النتائج مستوى توفر مرتفع لكل من المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق العمليات المالية، و دليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات المالية، و المجموعة الخاصة بمكونات النظم المحاسبية والتي تحكم إعداد التقارير الداخلية والخارجية المناسبة، كما أظهرت النتائج مستوى توفر متوسط للمجموعة المرتبطة بمدى اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

وأوصت الدراسة بضرورة أن تصدر جهات الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي اليمني(البنك المركزي مثلاً) تشريعات أو تعليمات تلتزم بها البنوك التجارية اليمنية وذلك من أجل تحسين موثوقية القوائم المالية الصادرة عن تلك البنوك.

The Extent of Effectiveness of Accounting Systems in Yemeni Commercial Banks and their Impact on the Reliability of Financial Statements Issued by those Banks

Prepared by

Khaled Mohammad Batheeb

Supervised by

Prof. Mohammad Matar

The study aimed to idenity the extent of effectiveness of accounting systems in Yemeni Commercial Banks and their impact on the reliability of financial statements issued by those banks. The population of the study consisted of all Yemeni Commercial Banks, and it consisted of three categories related to the accounting systems that applied in Yemen Commercial Banks. The Researcher has designed a questionnaire that included these categories: the financial managers who work in Yemen Commercial Banks, the external accounting auditors who responsible to audit the published financial data, and the internal auditors, where (116) individuals have been distributed on those categories.

The hypotheses of the study were examined by using the appropriate statistical methods, which are: (t) test, (ANOVA) test, and (Tukey) test.

The results revealed high level of availability of the documentary group that is necessary to register the financial processes, chart of accounts guideline and the book group that necessary to record, classify the financial processes, and the special group of the accounting system components that control the preparation of the appropriate internal and external reports. The results showed also, medium level of availability to the group that connected to the published financial statements issued by the bank in the reliability that enable its users to depend at in decisions making.

The study recommended on the importance of issuing legislation and instructions for the commercial banks to commit on it, by the supervision institutions on the Yemen Financial Sector (for example, the Central Bank).

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١,١ المقدمـة

١. ٢ مشكلة الدراسة وأسئلتها

١. ٣ فرضيات الدراسة

١. ٤ أهميـة الدراسة

١. ٥ أهداف الدراسة

١. ٦ التعريفات الإجرائية

١. ٧ حـدود الدراسة

١. ٨ مـحددات الدراسة

١. ٩ أنـموذج الدراسة

١,١ المقدمـة:

يعتبر القطاع المالي من أهم القطاعات في أي دولة، وذلك لما له من آثار على القطاعات الأخرى وعلى نواحي الحياة المختلفة. وكغيره من القطاعات يواجه القطاع المالي العديد من المشاكل والعقبات التي تزداد تعقيداً مع الانتشار السريع للتكنولوجيا في نواحيها المختلفة.

ومن أهم هذه المشاكل التي تواجه القطاع المالي القصور في الأنظمة المحاسبية، حيث أنها مشكلة تعاني منها العديد من الدول وتعاني من تأثير هذا القصور على مجالات متعددة وأهمها صحة وموثوقية البيانات المالية الصادرة عن البنوك.

لقد شهدت اليمن خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي تغيرات واضحة وملموسة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن أهم هذه التغيرات التحول إلى النظام الاقتصادي الحر بأدواته وأجهزته المختلفة وتزايد الاستثمارات الأجنبية في اليمن وانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية(بامشموس، ٢٠٠٣).

ولذلك فإن الأمر يقتضي أن تكون مهنة المحاسبة والتدقيق في اليمن قادرة على مسايرة تلك التغيرات والتطورات حتى يمكن لها أداء الدور المطلوب منها. ولكي يتحقق ذلك فلابد أن يتوافر للمهنة منظومة من المقومات الأساسية التي تمكنها من ذلك بكفاءة وفعالية. ومن أهم تلك المقومات وجود معايير تدقيق تتم على أساسها عملية التدقيق الخارجية للقوائم المالية. فالمعايير تعتبر بمثابة النموذج أو النمط الواجب أن يتبعها المدقق أثناء أداءه لعمله، والتي تستخدم في الحكم على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن تلك البنوك والذي يقوم به مدقق الحسابات، كما أنها تحدد المسؤولية التي يتحملها المدقق نتيجة قيامه بالتدقيق (McGee & Tarangelo, 2008).

وفقاً لتقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى فان الجمهورية اليمنية تعاني من مشاكل عديدة وأهمها ضعف اقتصادها(تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢). وبالرغم من موقعها الاستراتيجي الهام فإن الجمهورية اليمنية غير قادرة على استغلال هذا الموقع وموارده وذلك من اجل تقوية ودعم اقتصادها. وفي الوقت نفسه تبذل الحكومة اليمنية جهوداً كبيرة في بناء هذا الاقتصاد وإنشاء مؤسسات تجارية حديثة تتماشى مع اقتصاديات دول العالم الثالث. ومن الملاحظ إن البنوك التجارية اليمنية تستخدم نظم محاسبية تقليدية أكثر مما تكون حديثة مدعومة بالتكنولوجيا والأدوات المحاسبية المتقدمة وفيها العديد من المشاكل.

كما أنه ورغم التطورات الاقتصادية في اليمن إلا أن النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية لم تواكب هذا التطور؛ حيث إن تنظيم مهنة المحاسبة في اليمن مازال متأخراً، وذلك لضعف التشريعات والقوانين المنظمة للمهنة وتدهور مهنة المحاسبة والمراجعة نتيجة التدخل السياسي والسيطرة الحكومية الجامدة على المهنة والصراعات الموجودة بين كل من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ووزارة المالية، ووزارة التجارة والصناعة، وهو الأمر الذي ساهم في عدم وجود معايير تتلائم مع الظروف البيئية وعدم وجود تنظيمات مهنية مستقلة تقود مهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن(الحميري،٢٠٠٦).

ومن خلال استعراض القوانين والتشريعات التي تحكم ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن وجد أن معايير وقواعد تنظيم المهنة تعتمد إلى حد كبير على التشريعات والقوانين وعلى العكس من الدول المتقدمة وعلى سبيل المثال، الولايات المتحدة الأمريكية والتي يتم وضعها عن طريق التنظيمات المهنية وعلى الرغم من وجود جمعية المحاسبين القانونيين في اليمن وكذلك وضوح نص المادة رقم (٦٢) للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٩م بإنشاء مجلس أعلى لمهنة المحاسبة والمراجعة، إلا أنه ليس هناك وحدة لها حق وضع معايير المراجعة الملزمة لضمان موثوقية البيانات والحسابات

وعليه فلا توجد معايير تضمن موثوقية البيانات المتعارف عليها في اليمن. فمن الجدير بالذكر أن هناك تأييد من مكاتب التدقيق بأهمية المقومات الذاتية لضمان الموثوقية والتي إذا توافرت يمكن توفير قدرٍ كاف من الضمان بجودة الأداء المهني للمراجعة الرقابية والتشريعية(جمعه،٢٠٠٠).

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن اليمن تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية الضعيفة، وبالتالي فإن النظام المحاسبي الحكومي ليس بمنأى عن انعكاسات هذا الوضع وقصوره، إذ تجعله متأثراً ومؤثراً في نفس الوقت، حيث يظهر تأثره في أشكال وصور كثيرة،(فضل،٢٠٠٨) أبرزها:

١. شح الموارد المالية اللازم تخصيصها للنظام لتمكينه من توفير معلومات مفيدة تساهم في اتخاذ القرارات اللازمة لتجاوز الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن.

٢.ضعف الموارد البشرية المتاحة نتيجة ارتفاع نسبة الأمية وضعف المخرجات التعليمية، كون الإنسان أساس التنمية والمعول عليه في جعل مخرجات النظام أكثر فائدة.

٣. الجهل الواسع بأهمية المعلومات المالية والمحاسبية ودورها الإيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما وتظهر التأثيرات السلبية للنظام المحاسبي الحكومي الراهن على البيئة المحيطة به من خلال استمرار تبنيه لإجراءات وقواعد وسياسات مالية ومحاسبية ضعيفة أدت إلى إنتاج معلومات تفتقد لخصائص الجودة المطلوبة ولا تلبي كافة احتياجات مستخدمي التقارير المالية الحكومية، الأمر الذي أفقد النظام دوره المفترض في توفير المعلومات التي تساعد مستخدميها في مساءلة الحكومة عن الموارد المؤتمنة عليها وفي اتخاذ القرارات المناسبة وأهمها العمل على الحد من معوقات التنمية التي يأتي في مقدمتها الفساد المالي والإداري، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وعدم القدرة على تقييم الأداء الحكومي بشكل موضوعي يحدد مكامن الخلل وعلاجها.

من هذا المنطق ينظر إلى النظم المحاسبية المستخدمة من قبل البنوك التجارية اليمنية على إنها نظم قاصرة خاصة أنها لا تتماشى مع طموحات اليمن الذي يسعى إلى أن يكون اقتصاده ثابتاً ومفتوحاً وحديثاً. لذا تأتي هذه الدراسة للبحث المكثف وعلى ارض الواقع لحالة النظم والممارسات المحاسبية من قبل البنوك اليمنية مع تبيان نقاط الضعف والقصور منها إن وجدت وسبل تقويمها، والطرائق الواجب استخدامها لترقى إلى مستوى جيد حيث أن المحاسبة تطورت ولازالت تتطور في كثير من دول العالم سواء من الناحية العملية أو النظرية إلى درجة أن وضع تعريف وحيد للمحاسبة أمر صعب التحقيق إن لم يكن مستحيلاً، وتجدر الإشارة إلى أن التطور العملي هو الأسبق، وهو ناجم عن التعديل المستمر في الإجراءات المحاسبية بما يتناسب مع الظروف والمشاكل الجديدة التي تظهر، أمّا التطور النظري فهو يعتمد عموماً على وضع فرضيات ليتم استنباط النتائج التي تعطينا الإجابة النظرية عن طبيعة المحاسبة (مطر والسويطي، ٢٠٠٨).

١. ٢ مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتمحور مشكلة الدراسة حول البحث عما إذا كانت النظم المحاسبية المستخدمة في البنوك التجارية اليمنية لها من الفاعلية بالقدر الذي يمكنها من إصدار قوائم مالية تتسم بالموثوقية التي تجعلها مصدراً لمعلومات مالية يمكن لمستخدمي تلك القوائم من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

ولكي تكون النظم المحاسبية فعالة وقادرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها، يجب أن تمتلك المقومات والأدوات اللازمة لتنفيذ الدورة المحاسبية في جميع مراحلها بدءاً من مرحلة التوثيق ومروراً بمراحل التسجيل والتبويب والتلخيص وانتهاء بمرحلة التقرير.

بناءً لما تقدم يمكن حصر عناصر مشكلة الدراسة بالبحث عن إجابة لكل من الأسئلة التالية:

١. هل تتوفر في البنوك التجارية اليمنية المجموعة المستندية المناسبة لتوثيق العمليات المالية؟

٢. هل تتوفر في البنوك التجارية اليمنية دليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل العمليات المالية؟

٣. هل تصدر البنوك التجارية اليمنية مجموعة التقارير المالية الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين؟

٤. هل تتسم القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنوك التجارية اليمنية بالموثوقية التي يمكن مستخدميها الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات؟

٥. هل توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية تعزى إلى المتغيرين الديموغرافيين التاليين لعينة الدراسة (المسمى الوظيفي، آلية تنفيذ المهام الوظيفية ضمن النظام المحاسبي)؟.

١. ٣ فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية ممثلة بصيغتها الصفرية أو العدمية:

- الفرضية الأولى HO1: لا تتوفر في البنوك التجارية اليمنية المجموعة المستندية المناسبة لتوثيق العمليات المالية.
- الفرضية الثانية HO2 : لا يتوفر في البنوك التجارية اليمنية دليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل العمليات المالية.
- الفرضية الثالثة HO3 : لا تصدر البنوك التجارية اليمنية مجموعة التقارير المالية الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين.
- الفرضية الرابعة HO4 : لا تتسم القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنوك التجارية اليمنية بالموثوقية التي يمكن مستخدميها الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
- الفرضية الخامسة HO5 :لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية تعزى إلى المتغيرين الديموغرافيين التاليين لعينة الدراسة (المسمى الوظيفي وآلية تنفيذ المهام ضمن النظام المحاسبي).

١. ٤ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تنصب على تقييم مدى فاعلية النظم المحاسبية المطبقة في البنوك التجارية اليمنية لتحديد أسباب القصور منها (إن وجدت). واقتراح السبل المناسبة لمعالجتها وذلك من أجل تحسين موثوقية المعلومات التي تعرضها القوائم المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك.

وعليه تخدم الدراسة بالنتائج المتوقعة منها جميع الفئات ذات الصلة بمخرجات تلك النظم مثل: مجالس الإدارة في تلك البنوك والمديرون الماليون ومدققو الحسابات الداخليون والخارجيون وكذلك مستخدمو القوائم المالية المنشورة التي تصدرها تلك البنوك في اتخاذ القرارات المالية مثل العملاء، والمستثمرين، والمقترضين وغيرهم.

١. ٥ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

- تقييم فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية من خلال تقديم إطار نظري مستخلص من الأدبيات المحاسبية.
- تشخيص أسباب قصور تلك النظم (إن وجدت)، وذلك من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة بالبنك.
- تقييم الآثار المترتبة على هذا القصور على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن تلك البنوك من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية الصادرة عنها.
- تقديم الاقتراحات المناسبة لمعالجة هذا القصور .

١. ٦ التعريفات الإجرائية:

- النظام المحاسبي: هو مجموعة العناصر المادية والبشرية التي تعمل معاً بتنسيق وترتيب حسب إجراءات وقواعد محددة من أجل تنظيم وتنفيذ خطوات الدورة المحاسبية في المنشأة (مطر، ٢٠١٠، ص٣٢)
- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين لها والمستفيدين لاتخاذ القرارات (مجلس معايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٦).
- الموثوقية (Reliability): أي أن تكون المعلومات المحاسبية مفيدة وتكون خالية من الأخطاء الجوهرية (التمثيل الصادق) والتحيز (الحياد) ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين(مجلس معايير المحاسبية الدولية،٢٠٠٦).
- جودة التقارير هي أن تكون المعلومات خالية من الخطأ والتحريف والتزوير والغش وموضوعة دون تضخيم وبواقعيه.
- الملاءمة (Relevance): إن المعلومات المحاسبية تكون ملائمة عندما تحدث فرقاً في اتخاذ القرار، وذلك بمساعدة المستخدمين لها على وضع تنبؤات عن ناتج الإحداث الماضية والحالية والمستقبلية، أو على تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة، ولكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تكون لها قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية، وأن يتم تقديمها في الوقت المناسب(شرويدير، وآخرون، ٢٠٠٦).
- القابلية للفهم: أن تكون قابله للفهم من المستخدمين، بافتراض أن لدى المستخدم مستوى معقول من المعرفة في النشاطات المالية والاقتصادية(جمعه،٢٠٠٧).

- إمكانية المقارنة: هي القابلية للمقارنة عبر الفترات المالية المختلفة نتيجة الاتساق في استخدام نفس المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى، وتؤدي هذه الخاصية إلى تمكين من يستخدمون معلومات المحاسبة المالية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المؤسسة وأداء مؤسسة أخرى خلال فترة زمنية معينة ، كما تمكنهم من مقارنة أداء المؤسسة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة. وتنشأ أوجه التشابه والاختلاف نتيجة تشابه أو اختلاف الظروف والأحداث التي تتأثر بها المؤسسات المختلفة أو الظروف التي تتأثر بها نفس المؤسسة خلال الفترات الزمنية المتعاقبة (مجلس معايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٦).
- الدليل المحاسبي: وهو دليل الحسابات ويبين الحسابات مبوبة ومرقمة بما يسهل عمل المحاسب في تسجيل وتبويب وتحليل العمليات المالية وإعداد القوائم المالية (جعفر،١٩٩٦).
- المجموعة المستندية : وهي من أهم مقومات النظام المحاسبي، وهي مصدر القيد الأول في النظام المحاسبي وتتكون من نوعين؛ مستندات داخلية وهي التي يتم إعدادها من قبل البنك نفسه مثل: مستندات الخصم والإضافة، ومستندات خارجية وهي التي يتم إعدادها من قبل العملاء مثل: قسائم الإيداع وإيصالات السحب النقدية(الشرع، ٢٠٠٣) .
- الدفاتر والسجلات المحاسبية: وتشمل دفاتر اليومية العامة واليوميات المساعدة التي تستخدم في تسجيل العمليات المالية، ورمز الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعدة ، وتستخدم في تصوير الحسابات، ودفاتر إعداد موازين المراجعة والجرد وإعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية، والسجلات التحليلية لاستخدام الأصول الثابتة، الأجور وغيرها (الشرع، ٢٠٠٣).
- مجموعة التقارير والكشوف: وتشمل التقارير الفورية والدورية التي تعد على أساس المستندات السجلات المحاسبية وتتضمن عرضاً وتحليلاً للبيانات المالية وتفسيراً لها (الشرع، ٢٠٠٣) .

- مجموعة قواعد الضبط والرقابة الداخلية :الإجراءات والسياسات المتخذة التي تضمن تحقيق رقابة صارمة على معالجة العمليات المالية، وتبعد احتمالات حصول الأخطاء أو ارتكاب الغش (الشرع ، ٢٠٠٣).

١. ٧ حدود الدراسة:

سوف تقتصر الدراسة على الأنظمة المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية المستخدمة في إعداد بياناتها المالية الصادرة خلال الفترة الزمنية ٢٠٠٩-٢٠١٠.

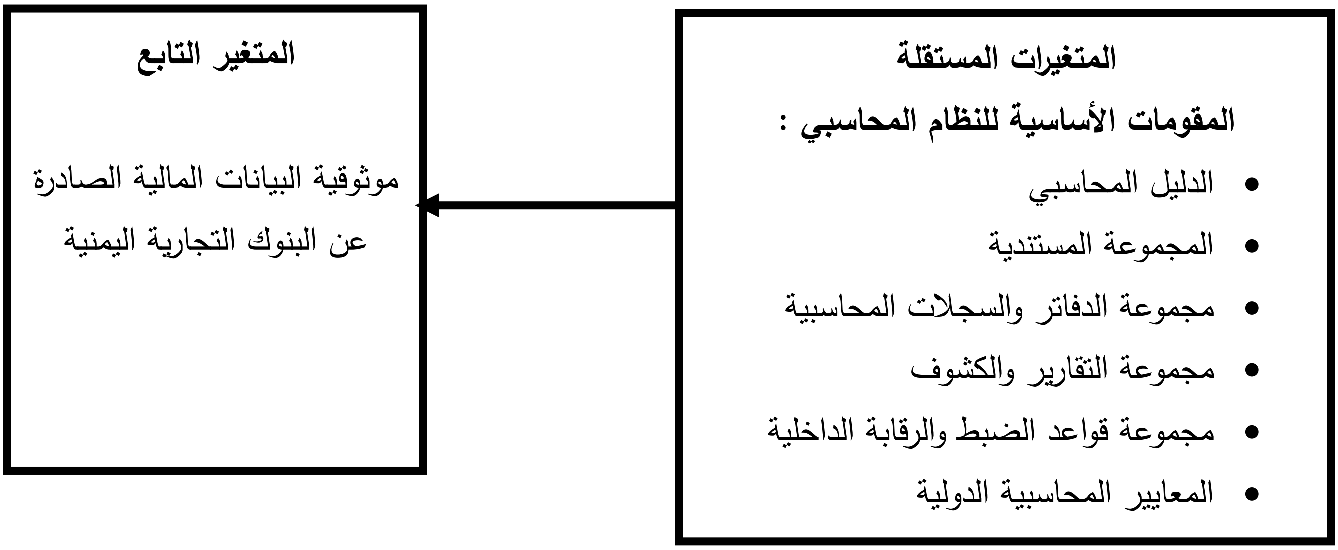
١. ٨ محددات الدراسة:

١. قلة ثقافة وخبرة العاملين في البنوك التجارية اليمنية بالمعايير المحاسبية الدولية.

٢. عدم قدرة المجيبين على إجابة فقرات الاستبانة بشكل كافي.

٣. عدم وجود دراسات سابقة كافية تناقش موضوع الدراسة، مما أدى إلى اللجوء إلى دراسات سابقة تناولت جوانب محددة ترتبط بموضوع الدراسة.

١. ٩ أنموذج الدراسة:



(مطر، ٢٠١٠، ٥٥)

يبين الأنموذج متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة؛ حيث تمثل المتغيرات المستقلة المقومات الأساسية للنظام المحاسبي، وهي تؤثر على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن البنوك التجارية اليمنية، والتي تمثل بدورها المتغير التابع.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات ذات الصلة

٢ -١ الإطـار النظري والدراسات ذات الصلة

٢-١-١ مفهوم البنوك التجارية والنظم المحاسبية

٢-١-٢ تعريف البيانات والمعلومات المحاسبية

٢-١-٣ عناصر نظام المحاسبة

٢-١-٤ الرقابة الداخلية للنظم المحاسبية

٢-١-٥ لمحة عن قصور الأنظمة المحاسبية في اليمن

٢-١-٦ دور تكنولوجيا المعلومات في تجنب قصور الأنظمة المحاسبية

٢-١-٧ أهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية

٢-١-٨ الإفصاح المحاسبي

٢-١-٩ الحاكمية المؤسسية

٢ -٢ الدراسات السابقة

المقدمة:

ازداد الاهتمام بالقطاع المالي كونه أحد أهم القطاعات التي تمثل الدولة ولما له من آثار على العديد من جوانب الحياة وقطاعات الدولة الأخرى، حيث أن تُعثّر هذا القطاع بمشكلة صغيرة أو كبيرة من شأنها أن تؤثر سلباً على القطاعات الأخرى، ومن هنا ظهرت ضرورة الاهتمام بهذا القطاع بشكل خاص وإخضاعه للمراقبة والإشراف والتأكد من صحة أنظمته المحاسبية وذلك للمحافظة على مصداقية البيانات المالية وموثوقيتها.

ويتضمن هذا الفصل شرحاً توضيحياً للنقاط الرئيسية في الدراسة، وسنلخص الحديث عن قصور الأنظمة المحاسبية في البنوك التجارية في الجمهورية اليمنية، وعن أسبابها وعواملها وسبل الحد من انتشارها، ثم سنتبع ذلك بعدد من الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة.

٢-١ الإطار النظري:

إحتل القطاع المالي المصرفي مع بداية القرن العشرين موقعاً متميزاً متقدماً في ذلك على باقي القطاعات الاقتصادية في الغالبية العظمى من دول العالم، إذ أنه يلعب دوراً مهماً في الأنشطة الاقتصادية لأي دولة. وقد طرأت تطورات بارزة على القطاع المالي والمصرفي وذلك نتيجة التطور التكنولوجي السريع وتقدم وسائل الاتصال بسرعة كبيرة مما أدى إلى استحداث أنظمة مصرفية عصرية ومتطورة.

ومن الجدير بالذكر أن القطاع المالي كغيره من القطاعات يعاني من عدد من المشاكل ومن أهمها قصور الأنظمة المحاسبية في البنوك في عدد كبير من الدول ومنها دولة اليمن. حيث يعتبر موضوع قصور النظم المحاسبية في البنوك التجارية وأثرها على موثوقية البيانات المالية الصادرة من أكثر المواضيع جدلاً في اليمن من الزاوية المالية، وقبل الشروع في الحديث عن القصور وأسبابه وعوامله ونسبة انتشاره في البنوك اليمنية لا بدّ من إلقاء نظرة على بعض التعريفات الخاصة بهذا الموضوع.

٢-١-١ مفهوم البنوك التجارية والنظم المحاسبية

البنـوك التجاريـة: هـي البنـوك التـي تـزاول (تمـارس) الأعمـال المصـرفية مـن قبولهـا للودائـع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الاعتمادات المستندية، وقد تمارس هذه البنوك أعمالا أخرى غير مصرفية مثل : المشاركة في المشاريع الاقتصادية وبيع وشراء الأسهم والسندات (عتلم، ٢٠٠٧).

النظم المحاسبية في البنوك التجارية: يعرّف نظام المحاسبة بأنه نظام يقوم بجمع و تسجيل و تبويب و تلخيص نشاطات البنوك وعملياتها في دفاتر محاسبية بطريقة منظمة تعتمد على نظام محاسبي دقيق و متكامل. و يختلف النظام المحاسبي من منشأة لأخرى بحسب حجم وطبيعة عمليات المنشأة والبيانات التي تتطلبها الإدارة والأجهزة الخارجية للإشراف والرقابة وتقييم الأداء بالإضافة إلى الدفاتر المستخدمة وطريقة الإثبات المتبعة (Day, 2008).

كما يمكن تعريف نظام المحاسبة بأنه أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع، وتبويب، ومعالجة، وتحليل، وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية(الرفاعي وآخرون، ٢٠٠٩).

لقد تم تطوير النظام المحاسبي، بأسلوب سهل وبسيط للاستفادة القصوى من استخدام أجهزة الكمبيوتر في الأعمال المالية والمحاسبية، ويعتبر النظام المحاسبي من الأنظمة المتميزة القادرة على تلبية كافة احتياجات الشركات والمؤسسات والأفراد من الأعمال المالية والمحاسبية، والنظام يعمل باللغتين العربية والإنجليزية في بيئة نظام التشغيل (Windows) ويمكن تحديد واجهة التطبيق التي يرغب بها المستخدم من خلال خيار مستقل في الشاشات .ويضم النظام المحاسبي مجموعة من الأنظمة الفرعية والتي تعمل فيما بينها بنسق وتكامل تام وهذه الأنظمة مثل: نظام المحاسبة، ونظام المستودعات، ونظام المبيعات والعملاء" نظام الذمم المدينة" ، ونظام المشتريات والموردون" الذمم الدائنة" (الرفاعي وآخرون، ٢٠٠٩).

ويعالج هذا النظام السندات المحاسبية المختلفة بأنواعها، القيد والقبض والصرف النقدي وبالشيكات ويعالج سندات المستودعات من إدخالات وإخراج وشط ب... إلخ (نمر، ٢٠٠١).

٢-١-٢ تعريف البيانات والمعلومات المحاسبية:

يُعدْ مفهوم المعلومات من المفاهيم المثيرة للجدل سواء في الاستخدام اليومي في الحياة العادية أو الأدبيات المختصة. إذ أن هناك عدم وضوح في التمييز بين البيانات (Data) والمعلومات (Information) حيث أنه يمكن تعريف البيانات بأنها " عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها. وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول إلى نتائج (خالد، ٢٠٠٤).

كما يمكن تعريف البيانات على أنها: المادة الخام في نظام المعلومات، وهي تعبير عن الحقائق الأولية أو الإشارات التي يتم تلقيها وتسجيلها عن الأحداث موضوع الاهتمام، وهذه البيانات تمثل المادة الخام التي يتم إدخالها في نظام المعلومات لمعالجتها بغرض إنتاج المعلومات، فهي تمثل مدخلات نظام المعلومات.

أما المعلومات يمكن تعريفها على أنها: مجموعة البيانات التي جمعت وأعدت بطريقة ما جعلتها صالحة للاستخدام بالنسبة لمن يستقبلها أو من يستخدمها، وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات ولها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة، كما يمكن تعريفها بأنها: عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملاً بالنسبة لمستخدم ما، مما يمكنه من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات (الكعبي، ٢٠٠٤).

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وعليه فإن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد

الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي. كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب البديلة .وترتيباً لما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة الخصائص النوعية هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية(جربوع، ٢٠٠٤).

٢-١-٣ عناصر نظام المحاسبة:

تُعَدّ المستندات والأوراق الثبوتية التي تؤيد العمليات المالية التي تحدث في المنشأة الاقتصادية من أهم عناصر نظام المحاسبة، هذا بالإضافة إلى قواعد البيانات التي تخزن فيها البيانات المالية الخاصة بالعمليات المالية، و البرامج التطبيقية الحاسوبية التي تعالج البيانات لتحويلها لمعلومات مفيدة وملائمة، والإجراءات المحاسبية المرسومة والمكتوبة لتسلسل العمليات المالية في المنشأة، وأخيرا الوسائل الإلكترونية والاتصالية التكنولوجية المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي(خالد، ٢٠٠٤).

خصائص النظام المحاسبي في البنوك التجارية:

من أهم خصائص النظام المحاسبي هو الدقة والوضوح والبساطة في تصميم المستندات، ومن المهم عند تصميم الدورة المستندية أن نتحاشى التكرار بين موظف وآخر أو بين قسم وآخر (الابتعاد عن الازدواجية) وأن تقتضي طبيعة كل عملية تدخل أكثر من موظف أو أكثر من قسم بحيث يكون عمل الموظف التالي أو القسم التالي تكملة ومراجعة لعمل الموظف أو القسم السابق، وأيضا السرعة في إعداد وتجهيز البيانات لتلبية احتياجات إدارة البنك والأجهزة الخارجية، إضافة إلى تقسيم العمل بين الموظفين بالبنك وتحديد مسؤولية كلٍ منهم بشكل خاص وفصل وظيفة المحاسبة عن باقي

عمليات البنك وعن عمليات الصندوق، كما يجب أن يأخذ تصميم النظام المحاسبي بعين الاعتبار التنظيم الإداري بالبنك وتقسيماته الداخلية وطبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية للبنك والفروع من جهة وبين الإدارات والأقسام المختلفة للإدارة أو للفروع من جهة أخرى(عتلم، ٢٠٠٧).

ومن الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبي لأن يكون فاعلا وكفوءاً، أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية جداً من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية، كما يتوجب عليه أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بدل من البدائل المتوفرة للإدارة، وأن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية، ومن الخصائص الأخرى التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبي هو تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة ليساعدها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والطويل الأجل لأعمال المنشأة المستقبلية، وأن يكون سريعاً ودقيقاً في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليه، وبالإضافة إلى ذلك فعلى نظام المعلومات المحاسبي أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة على المنشأة (الرفاعي وآخرون، ٢٠٠٩).

وظائف نظام المعلومات المحاسبية :

يقوم نظام المعلومات المحاسبي بتجميع البيانات (Data Collection)، ويتحقق ذلك من خلال مرحلة المدخلات، وتتضمن عدة خطوات مثل تسجيل البيانات والتحقق من دقتها واكتمالها . وقد تكون تلك البيانات من خارج أو من داخل الوحدة الاقتصادية أو ناتجة عن تغذية عكسية، كما يعمل على تشغيل البيانات (Data Processing)، حيث تحقق هذه الوظيفة خلال مرحلة التشغيل، وعادة تشمل عدة خطوات وإجراءات مثل التصنيف، والنسخ، والترتيب، والفهرسة، والدمج والتلخيص والمقارنة.

ومن الوظائف الأخرى لنظام المعلومات العمل على إدارة البيانات (Data Management)، ويشمل هذا تخزين البيانات، وحفظها، وتحديثها، وتعديلها باستمرار بحيث تعكس ما يستجد من أحداث اقتصادية أو عمليات أو قرارات كما تشمل استرجاع البيانات التي سبق تخزينها لاستخدامها والتقرير عنها، وبالإضافة إلى ذلك فإن رقابة البيانات (Data Control) تعتبر من الوظائف الهامة لما لها من أهداف تتمثل في حماية الأصول من الضياع والتأكد من تمام ودقة البيانات والتشغيل الصحيح لها. وتتعدد الإجراءات والأساليب المستخدمة في ظل نظام المعلومات المحاسبي لأغراض فرض الرقابة على البيانات مثل عمليات الفحص والاختبار للمدخلات ومراجعة البيانات المخزنة بالحاسب واستخدام كلمات السر (Password)، أما الوظيفة النهائية لنظام المعلومات المحاسبي فهي توفير المعلومات (Information Generation)،

وتتضمن هذه الوظيفة خطوات متعددة كالتفسير والتقرير، توصيل المعلومات للمستخدمين، وهي مكملة لوظيفتي إدخال وتشغيل المعلومات.

يشكل نظام المعلومات المحاسبية مجموعة من المبادئ والأساليب، التي يمكن عن طريقها تجميع البيانات والمعلومات داخل المنشأة بصورة تمكِّن من تحقيق الأهداف الإدارية (الحفناوي، ٢٠٠١).

فمن خلال هذا النظام يتم تحويل العملات الاقتصادية المثبتة في مستندات سواء داخلية أو خارجية في صورة قيم، ثم قيدها في السجلات والدفاتر والكشوف التحليلية في ضوء قواعد وأصول محددة، بهدف التوصل إلى معلومات على شكل تقارير محاسبية عن فترات متعاقبة لاستخدامها في أغراض مختلفة كالتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات. ويتيح نظام المعلومات، التنسيق والرقابة وسهولة العمليات داخل المنشأة وبين أقسامها، ويلي حاجة الإدارة للمعلومات عن إنجاز الأعمال اليومية، وفي

اتخاذها للقرارات التشغيلية قصيرة الأمد، والتخطيط طويل الأمد. كما يوفر المعلومات للإدارة على شكل تقارير تنبؤات شهرية عن نتائج الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية.

ومن هنا يتضح لنا أهمية الدور الذي تلعبه النظم المحاسبية في البنوك، وأثرها في نشاطات البنك ومعاملاته وبياناته المالية، من أجل هذا تحرص البنوك على توفير نظام مراقبة النظم المحاسبية، وذلك لغاية المحافظة على كفاءة وفاعلية هذا النظام في البنوك التجارية ويتزايد الاهتمام في مهنة التدقيق بمخاطر تكنولوجيا المعلومات Information Technology Risks، لما لها من تأثير في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركات المختلفة، ولذلك تتجه العديد من الشركات إلى العمل على تقييم المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات من خلال تحديد عوامل المخاطرة لكل منطقة، والتركيز في وضع الضوابط حيث إن هذه المخاطر قد تؤثر على الاستمرار بالشركات نتيجة لعدم مصداقية البيانات والمعلومات (الحسبان،٢٠٠٦).

مقومات النظم المحاسبية في البنوك التجارية:

يعتمد النظام المحاسبي على عدة مقومات أساسية تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه وتتمثل فيما يلي(نعساني والقطيني، ٢٠٠٤):

١. دليل الحسابات: عبارة عن قائمة تتضمن رموز أو أرقام الحسابات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية أو مجموعة الوحدات المتجانسة للنشاط مصنفة بطريقة قابلة للاستخدام بسهولة والتي عن طريقها يتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة إليها.

٢. المجموعة المستندية: هي مصدر القيد الأول في النظام المحاسبي وتتكون من نوعين:

أ- مستندات داخلية وهي التي يتم إعدادها من قبل البنك نفسه مثل: مستندات الخصم والإضافة.

ب- مستندات خارجية وهي التي يتم إعدادها من قبل العملاء مثل: قسائم الإيداع وإيصالات السحب النقدية.

٣. المجموعة الدفترية: وتشمل دفاتر اليومية العامة واليوميات المساعدة التي تستخدم في تسجيل العمليات المالية، ورمز الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعدة، وتستخدم في تصوير الحسابات، ودفاتر إعداد موازين المراجعة والجرد وإعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية، والسجلات التحليلية لاستخدام الأصول الثابتة، الأجور وغيرها.

٤. الطرق المحاسبية: وهي تحدد كيفية تصميم الوثائق والدفاتر والسجلات المحاسبية وعددها وحجمها بما ينسجم مع طبيعة المشروع وحجم أعماله ومن أكثر الطرق شيوعا في مجال النظام البنكي: الطريقة الإنجليزية والطريقة الفرنسية.

٥. التقارير الدورية(المحاسبية): يعتبر النظام المحاسبي في البنك التجاري الوسيلة الوحيدة التي تمكن إدارة البنك أو المتعاملين معه من الخارج على الوقوف على مركزه المالي ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته ووظائفه، وذلك عن طريق ما يوفره من أدوات الرقابة والتحليل المالي والتي في مقدمتها التقارير المحاسبية التي تقدم للعديد من الأطراف الداخلية والخارجية لمساعدتها في تقييم الأداء واتخاذ العديد من القرارات، ويمكن التمييز بين نوعين من التقارير المحاسبية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء في البنك التجاري وحسب هدف أو طبيعة الجهة المستفيدة منها إلى نوعين(نعساني والقطيني، ٢٠٠٤):

أ - تقارير داخلية: ويقصد بها التقارير التي يعدها قسم المحاسبة لأغراض الاستخدام الداخلي في البنك مثل: الموازنات التخطيطية، خطط النشاط المستقبلية، الحسابات الداخلية، قائمة المركز المالي المتوقع، التقارير الدورية حسب ما يحدده البنك، وقد تكون هذه التقارير عن كل أو جزء من النشاط الجاري في البنك.

ب - تقارير خارجية: وهي التقارير التي يعدها البنك التجاري لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية على اختلاف فئاتها إلى البيانات والمعلومات التي ترغب الإطلاع عليها ومن هذه البيانات ما يتم تقديمه إلزاما على البنك بموجب القوانين والأنظمة السائدة كالبيانات المقدمة إلى البنك المركزي أو وزارة المالية أو من المعلومات التي ترغب إدارة البنك إطلاع الغير عليها كالعملاء والمستثمرين ووسائل الإعلام.

٦. أدوات التحليل المالي والرقابة: تتمثل الرقابة في النظام المحاسبي في الأسلوب الذي يتم بواسطته قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط أو المعايير المحددة مقدماً، كما تتمثل في تصميم دقيق للدورة المستندية بشكل تسمح معه لإدارة الوحدة الاقتصادية في القيام بمسؤولياتها في المحافظة على الأصول وحماية حقوق الغير وهو ما يعرف بالرقابة الداخلية والتي تمتد لتشمل جميع عمليات الوحدة الاقتصادية محاسبيةً كانت أو إدارية.

ومن هنا يتضح لنا أهمية الدور الذي تلعبه النظم المحاسبية في البنوك، وأثرها في نشاطات البنك ومعاملاته وبياناته المالية، من أجل هذا تحرص البنوك على توفير نظام مراقبة النظم المحاسبية، وذلك لغاية المحافظة على كفاءة وفاعلية هذا النظام في البنوك التجارية ويتزايد الاهتمام في مهنة التدقيق بمخاطر تكنولوجيا المعلوماتInformation Technology Risks، لما لها من تأثير في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركات المختلفة، ولذلك تتجه العديد من الشركات إلى العمل على تقييم المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات من خلال تحديد عوامل المخاطرة لكل منطقة، والتركيز في وضع الضوابط حيث إن هذه المخاطر قد تؤثر على الاستمرار بالشركات نتيجة لعدم مصداقية البيانات والمعلومات(الحسبان، ٢٠٠٧).

٢-١-٤ الرقابة الداخلية للنظم المحاسبية

ومع تنامي استخدام تكنولوجيا المعلومات عملت العديد من الشركات وخاصة المساهمة العامة على الاستفادة من معالجة البيانات إلكترونياً، بحيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات جزءا من بيئة الشركة، وإن تواصل تكنولوجيا المعلومات تأثيرها على عمليات الشركات المختلفة ومعالجة بياناتها يفرض على أنظمة الرقابة الداخلية مواكبة هذه التطورات.

وتهتم هذه الدراسة بالحديث عن أثر قصور الأنظمة المحاسبية على البيانات المالية الصادرة وتوجه النظر إلى أهمية وجود نظام داخلي لمراقبة النظم المحاسبية مما يسهل عملية المعالجة والتجنب لأي قصور في الأنظمة المحاسبية، ويمكن تعريف المراقبة الداخلية بـ " المراقبة الداخلية تشمل مخططات التنظيم والأساليب والإجراءات المطبقة داخل المؤسسة لحماية أصولها، وضمان دقة وصحة المعلومات المالية والمحاسبية، وذلك لرفع مردودية العمليات وكذا تطبيق السياسات المحددة من الإدارة"(Lee & Chen, ١٩٩٢).

عناصر المراقبة الداخلية:

يتكون نظام المراقبة الداخلية من خمسة عناصر مترابطة و متبادلة فيما بينها، تختلف مكوناتها حسب نوعية النشاط والعمليات، و تتدرج ضمن التسيير الفعلي للمؤسسة. وهي(سلامة، ٢٠١٠) :

١. وجود هيكل تنظيمي إداري واضح.

٢. وجود نظام محاسبي حكومي سليم.

٣. إجراءات الرقابة الداخلية.

٤. قياس الأداء.

٥. إدارة المراجعة الداخلية.

أهداف المراقبة الداخلية:

لكل مؤسسة أهداف و استراتيجيات خاصة تصبوا لتحقيقها، رغم ذلك، هناك أهداف مشتركة وغالباً ما نجدها في جميع المؤسسات، ويمكن حصر وتصنيف هذه الأهداف إلى ثلاث فئات أساسية(الجميلي والجنابي،٢٠٠٧):

١.تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات.

٢. حماية أصول المشروع من الاختراق والتلاعب مع المحافظة على حقوق الغير في المشروع.

٣.التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية.

٤. رفع مستوى الكفاية الإنتاجية.

٥.تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية.

إن المراقبة الداخلية نفسها قد تحتوي على أخطاء و انحرافات، سواء نتيجة تواطؤ الأفراد فيما بينهم أو وجود خطأ معين في التنفيذ أو قد يكون ناتج عن نقص في إدراك و فهم جيد للنظام، مما يؤدي إلى عدم القدرة على التكيف معه.

فالهيئة الحقيقية والتطبيقية للمراقبة الداخلية داخل المؤسسة، لابد أن تسمح لكل فرد منها أن يجيب على الأسئلة التقليدية المستعملة في التحليل وهي: من؟ يقوم بماذا؟ متى؟ وكيف؟ فأي عجز عن الإجابة لأسئلة التحليل في المراقبة الداخلية يعتبر بحد ذاته نقطة ضعف للمراقبة الداخلية (الصحن،٢٠٠٨).

ومن خلال هذه الاعتبارات، لابد من إعادة النظر وتقييم مدقق في نظام المراقبة الداخلية. فعلى هذا الأساس تضع الإدارة العامة هيئة خاصة، مكلفة بالإعلام عن الأخطاء أو الخسائر التي قد تحدث تيجة عدم التحكم والسيطرة (عجز المراقبة الداخلية)، وتتمثل هذه الهيئة فيما يسمى "بالمراجعة الداخلية ".

وكخلاصة القول، فان المراقبة هي الحصول على كل المعطيات التي تسمح بالمحافظة على التحكم في كل الأوضاع، مهما كانت الميادين، أما المراجعة فهي تقييم درجة هذا التحكم. فالمؤسسة بمجملها: الأنظمة؛ التنظيمات؛ الوظائف والعمليات؛ الأصول والخصوم، كلها لابد أن تكون تحت مراقبة داخلية ومن ثم تخضع بالضرورة إلى المراجعة. ومن أنظمة المراقبة المالية والنظامية المعتمدة في اليمن قانون شأن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في اليمن (الأشول، ٢٠٠٦) ويمارس الجهاز ثلاثة أنواع من الرقابة:

النوع الأول: الرقابة المالية بشقيها المحاسبي والنظامي.

النوع الثاني: الرقابة على الأداء ومتابعة تنفيذ الخطة.

النوع الثالث: الرقابة القانونية وتقييم الأوضاع القانونية والتنظيمية.

وقد حرصت الحكومة اليمنية على إنشاء هذا النظام وتفعيله نظرا للحاجة الماسة له وبالتحديد حاجة البنوك التجارية ليساعدها على متابعة ومراقبة النظم المحاسبية فيها.

طبيعة استخدام الحاسوب في العمل الرقابي:

ازداد الاهتمام بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة بقضية استخدام الحاسوب في مجالات أعمال الرقابة المالية، وأضحى المراقبون الماليون سواءً الداخليين أو الخارجيين يستخدمون الحاسوب في كافة المجالات من تخطيط وعمل إداري بحت ومتابعة الفروقات في الموازنات وكتابة التقارير

والعديد من المجالات المتصلة بشكل مباشر بطبيعة عملهم(سميحات، ١٩٩٨). ومفهوم الرقابة بالحاسوب عموماً يعنى: استناد النظام الرقابي على استخدام الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية وفق برامج محوسبة معدة خصيصاً لهذا الغرض بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة للوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر(عطية،٢٠٠٠).

وفي سبيل استخدام الحاسوب في العمل الرقابي لا بد من الأخذ بعين الاعتبار المعايير التالية للاسترشاد به (برهان،٢٠٠١) :

أ. درجة المخاطر المتوقعة من اختيار الرقابة بالحاسوب:

بمعنى إدراك المراقب المالي الحكومي لدرجة احتمال عدم تحقيق الرقابة المحوسبة للأهداف المخططة، مما يتطلب منه الموازنة بين المخاطر التي ستنجم عن استخدام الحاسوب في العملية الرقابية وبين المنافع التي يمكن تحقيقها من استعماله، وبناءً على ذلك اختيار البديل الذي يحقق أقل قدر من المخاطر مع أكبر منفعة ممكنة.

ب. الاقتصاد في الجهد والنفقات:

يقصد به اختيار أسلوب الرقابة الذي يحقق أفضل النتائج بأقل كلفة وجهد ممكن، وهذا يعنى المفاضلة بين الرقابة المحوسبة والرقابة اليدوية من ناحية الكلفة والجهد والنتائج مع مراعاة حجم العمليات المالية الخاضعة للرقابة في جميع الأحوال.

ج. الإمكانيات والموارد المتاحة:

ويقصد بذلك مراعاة الأخذ بالإمكانيات والموارد المالية والمادية الأخرى اللازمة عند اختيار الرقابة بالحاسوب لتنفيذ الأعمال الرقابية، ويدخل ضمن هذا المفهوم ضرورة وجود الكوادر المؤهلة التي تحسن استغلال الموارد المتاحة بتحقيق أفضل درجات من التشغيل وتبعاً لذلك الخروج بأفضل النتائج.

أما ما يترتب على استخدام الحاسوب من مشكلات فتتمثل في أن استخدام الحاسوب في الأعمال الرقابية يتطلب وجود نظام محاسبي أو مالي محوسب، وأيضاً وجود نظام رقابة داخلية محوسب، ونظم شبكية للربط وكذلك نظم إدارية أخرى محوسبة؛ إذ إن إدخال نظام رقابي حيز التطبيق في ظل اعتماد المؤسسة على أنظمة يدوية إدارية مختلفة الأغراض لن يحقق النجاح لتطبيق العملية الرقابية لتعذر التنسيق بين التطبيق الإلكتروني على أنظمة يدوية، ومن المعروف أن أهم مبادئ فلسفة أنظمة المعلومات الإلكترونية تدعو إلى تكامل الأنظمة مع بعضها البعض وعليه لا بد من تطبيق مفاهيم الحوسبة الشاملة لأعمال الإدارات داخل الكيان الاقتصادي إذا ما أُريد تطبيق نظام رقابي محوسب (الحفناوي، ٢٠٠٠).

وفي مجال آخر نجد أنه عند استخدام الحاسوب في العملية الرقابية لا بد من تهيئة أجواء كافية من الحماية تجابه بها المشكلات التي تنتج عن استخدام الحاسوب وهي متعددة منها على سبيل المثال: اختراق أمن المعلومات، وسوء استخدام الكوادر العاملة وأثر التردد الكهربائي على الحاسوب والفيروسات التي تصيب الحاسوب والتقادم التقني وغيرها، كما تتعدد تبعاً كل نوع وسائل الحماية المناظرة مثل: تأهيل وتدريب الكوادر، واستخدام منظمات التردد الكهربائي وبرامج حماية الفيروسات وتحديث الأجهزة خلال فترات مناسبة وغيرها(الصحن،٢٠٠٨).

ويسهم الحاسوب عموماً في مجال العمل الرقابي في تحقيق مزايا متعددة أهمها ما يلي:

- خفض مدة العمل الميداني عن طريق سرعة ودقة اختيار العينات واختبارها وتسهيل عمليات التحليل المالي (آل خليفة، ١٩٩٩):
- التركيز في الرقابة على أهم العمليات المالية وفقاً لبرمجة النوعية المسبقة، مما يساعد على تحقيق أهداف الرقابة وزيادة الكفاءة في العمل الرقابي.

- تعدد التقارير الرقابية التي يمكن إصدارها وتنوعها حسب نوع مهمة الرقابة وإبداعات (مهارات) المراقب المالي، وذلك بالاستعانة بالإمكانات العالية لقاعدة البيانات الرقابية.
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش في البيانات المالية.
- إحداث تغيرات إيجابية في شكل وطبيعة المجموعة المستندية نتيجة لاستخدام الحاسوب.
- الدقة في الأداء والسرعة في معالجة البيانات وإعداد المعلومات وعرضها.
- إحكام الرقابة الداخلية والذاتية على التنفيذ بحيث يمكن تلافي الأخطاء في مراحل التشغيل المختلفة أولاً بأول(آل خليفة، ١٩٩٩).
- زيادة الثقة في المعلومات الناتجة من التشغيل على الحاسوب، بحيث يمكن استخدامها من قبل متخذي القرارات كأساس سليم وموثوق به في صنع القرارات.

وكما أن للحاسوب مزاياه في العمل الرقابي له أيضاً في المقابل مشكلات تنتج عن استخدامه، ويجب مجابهة هذه المشكلات عبر المناهج العلمية المعاصرة في هذا الشأن والتي تهدف إلى توفير وسائل الأمن والرقابة التي تعمل على ضمان سلامة استمرار النظام الرقابي المحوسب وهو ما يعرف علمياً بمنهج رقابة وأمن المعلومات المحوسبة.

والمهم في هذا المجال ضرورة إقحام العاملين في مجالات الرقابة المالية في حقل الرقابة المحوسبة مع تهيئة المناخ والبيئة المناسبة لضمان نجاح هذه التقنية في العمل الرقابي، وما يتطلبه ذلك من تأهيل مستمر للكوادر تبعاً للتطورات التقنية في مجال الحاسوب وأنظمته المختلفة الملحقة، إضافة لى تطوير الإجراءات الرقابية بما يتناسب مع التطور في الأنظمة المحوسبة المستخدمة، وتهيئة الوسائل العلمية لحماية وصيانة هذه الموارد (آل خليفة، ١٩٩٩).

أما بالنسبة إلى إجراءات الرقابة المالية في ظل الأنظمة الإلكترونية، فيقصد بها الإجراءات التي تُتبع في سبيل ممارسة العملية الرقابية على الأنظمة المالية المحوسبة، وتتمثل في الآتي (حماد،٢٠٠٦) :

١. إجراءات الرقابة الوقائية:

هي التي تتم عن طريق الإشراف الشامل بهدف توقع الأخطاء ومنع حدوثها قبل وقوعها، أو الاستعداد لمواجهتها والتحقق من نتائجها، وذلك من خلال التصديق على البيانات المالية واعتمادها وإعداد المستندات الأصلية وتبويبها وتحديد المعاملات، ومن هذه الإجراءات ما يلي (حماد،٢٠٠٦)

- التحقق من مطابقة مجاميع البيانات المالية الرقمية مع مجاميع مفردات البيانات المالية التي تدخل للنظام المحوسب على فترات.
- التحقق من الاستخدام السليم لنظرية القيد المزدوج في المعاملات وتوازن الأرصدة تبعاً لذلك.
- التحقق من وجود دليل تشغيل واضح ومفهوم.
- التحقق من تداول البيانات بصورة كفوءة عن طريق الأفراد العاملين وعلى نطاق شبكات الاتصالات الداخلية لمستويات الإدارة المستهدفة.
- التحقق من وجود إشراف فني على عمليات الحاسوب.
- التحقق من توزيع الصلاحيات وفقاً للمسئوليات بين القائمين على عمل النظام الالكتروني.
- التحقق من أن المستندات المؤيدة للمعاملات متسلسلة ومعبرة بطريقة سليمة تسمح بالتأكد من أن جميع بيانات المستندات قد تم إدخالها للنظام المحوسب.
- التحقق من العلاقات المنطقية للبيانات، أي اختبار أداء الحاسوب لمعرفة ما إذا كانت مقومات بيانات المدخلات لها علاقاتها المنطقية مع بعضها البعض أو مع بيانات الملف الدائم.

٢.إجراءات الرقابة العلاجية:

هي مجموعة الإجراءات المتبعة بعد وقوع الأخطاء، ثم محاولة تحليلها لمعرفة مسبباتها ومن ثم تصحيحها، وتهدف هذه الإجراءات إلى الرقابة على كل العمليات المتصلة بتشغل البيانات، أي عملية اختبار الحاسوب وإعداده للتشغيل، واختيار برامج التشغيل، الرقابة على الملفات، وذلك بغرض التأكد من ضمان صحة عمليات المعالجة التي تقوم بها نظم المعلومات المالية المحوسبة، وعادة ما يتم تضمين هذا النوع من الوسائل الإجرائية خلال كتابة برامج النظم (الحفناوي،٢٠٠٠).

٣.إجراءات الرقابة على المخرجات:

يقصد بها الرقابة على إعداد النتائج (المعلومات والتقارير النهائية)، وتهدف عموماً إلى التأكد من دقة وصحة واكتمال المخرجات، وتتبع العديد من الوسائل الرقابية في هذا النوع مثل (الخطيب،٢٠١٠):

- رقابة المجموعات ومقارنة البيانات الحالية ببيانات تاريخية.
- التأكد من تمتع هذه المخرجات بالمصداقية والموضوعية.
- التأكد من أن هذه المخرجات تصل للجهات المسئولة في الوقت المناسب.
- التأكد من أن هذه المخرجات تتضمن معلومات تعزز الرقابة عليها، كأن يدون عليها الاسم وتاريخ الإنتاج والبرنامج الذي أنجزت بواسطته وأرقام الصفحات واسم الملف الدائم الذي يحويها في الحاسوب.

وجدير بالذكر الإشارة هنا إلى أن فعالية تطبيق إجراءات الرقابة بالحاسوب تتوقف بالدرجة الأولى على المراقب المالي القائم بها ولذلك لا بد من مراعاة الآتي (حماد، ٢٠٠٦):

أ .أن تتوفر للمراقب المالي المعرفة والخبرة الكافية حول استخدام الحاسوب، حيث أنه من المتعذر عليه إن لم يسبق له التعامل مع الحاسوب تطبيق إجراءات رقابية على برنامج محوسب للتحقق من سلامة تنفيذ العمليات المالية في هذا البرنامج. وعليه فإن المعرفة والتأهيل والخبرة في مجال الرقابة المالية المحوسبة تكسب المراقب الثقة والقدرة على التطبيق

ب .أن تتوفر طرق المراجعة والرقابة بمساعدة الحاسوب وإمكانية سيطرة المراقب على هذه الطرق، بمعنى اشتمال برامج الحاسوب الرقابية على وسائل تساعد في إتمام العملية الرقابية فضلاً عن استخدام المراقب لخبرته الفنية الأخرى في تصميم الاختبارات على الأنظمة المالية المحوسبة.

ج .مدى فهم المراقب المالي للنظام المالي ونظام الرقابة الداخلية، حيث أن فهمه لذلك يحقق مزايا إضافية في طريقة حصوله على أدلة إثبات كافية وملائمة ومعرفة مدى ملائمة التصميم العام وفعالية التشغيل للنظام المالي المحوسب.

د .مدى قدرة المراقب المالي على تقدير مخاطر الرقابة الناجمة عن استخدام الحاسوب والبعد العلمي لآثارها على عمله في المقابل ومحاولة دراسة الاتجاهات الحديثة في مجال أمن المعلومات المحوسبة للتغلب على هذه المخاطر بنفسه أو لتأكده من توافر وسائل حماية تكفل لأنظمة المعلومات المالية استمرارها، وبالتالي نجاحه في أداء العمل الرقابي الموكل إليه.

قصور ومخاطر الأنظمة المحاسبية

تعرف المخاطر من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبيين (IFAC) في المعيار الدولي للرقابة ذو الرقم (٤٠٠) والموسوم بتقدير المخاطر والرقابة الداخلية في الفقرة ذو الرقم (٥) بأنها "مخاطر المعلومات الخاطئة التي تحدث في رصيد حساب أو مجموعة في العاملات التي يمكن أن تكون مادية بمفردها أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة أو مجمعات أخرى والتي لا يمكن منعها أو اكتشافها وتصحيحها إلا بواسطة النظام المحاسبي أو نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب(درغام وأبوفضة، ٢٠٠٩).

ويقصد بتحديد المخاطر القيام بتحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف الوحدة وفقاً للمبادئ المحاسبية، خاصة المخاطر التي يمكن أن تنجم عن الظروف المتغيرة مثل الأنواع الجديدة في الأعمال والمعاملات التي تطلب إجراءات محاسبية جديدة وتغيرات النظم الناتجة عن تقنيات جديدة والنمو السريعة للمنشأة والتغييرات في الموظفين ذي العلاقة لتبويب البيانات والمواد والتقارير (الجميلي والجنابي، ٢٠٠٧).

٢-١-٥ لمحة عن قصور الأنظمة المحاسبية في اليمن

لقد شهدت اليمن خلال العقدين الآخرين من القرن الماضي تغيرات واضحة وملموسة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن أهم هذه التغيرات التحول إلى النظام الاقتصادي الحر بأدواته وأجهزته المختلفة وتزايد الاستثمارات الأجنبية في اليمن وانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية (بامشموس، ٢٠٠٣).

ولذلك فإن الأمر يقتضي أن تكون مهنة المحاسبة والتدقيق في اليمن قادرة على مسايرة تلك التغيرات والتطورات حتى يمكن لها أداء الدور المطلوب منها. ولكي يتحقق ذلك فلابد أن يتوافر للمهنة منظومة من المقومات الأساسية التي تمكنها من ذلك بكفاءة وفعالية. ومن أهم تلك المقومات وجود معايير تدقيق يتم على أساسها عملية التدقيق الخارجية للقوائم المالية. فالمعايير تعتبر بمثابة النموذج أو النمط الواجب أن يتبعها المدقق أثناء أداءه لعمله، والتي تستخدم في الحكم على نوعية وجودة العمل الذي يقوم به مدقق الحسابات، كما أنها تحدد المسؤولية التي يتحملها المدقق نتيجة قيامه بالتدقيق .

وتظهر أهمية معايير التدقيق من خلال أهمية وحتمية وظيفة التدقيق والتي تهدف إلى إبداء المدقق رأيه عن مدى تعبير القوائم المالية بعدالة عن المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية، وهذا بدوره يضفي مزيداً من الثقة على القوائم المالية المنشورة. والمدقق عند إبداء رأيه لابد أن يعتمد على مجموعة من المعايير، ولذا لابد أن تكون هذه المعايير واضحة وتحظى بالقبول العام لدى ممارسي المهنة حتى يتسنى لهم تطبيقها بما يكفل ثقة الأطراف المستفيدة من خدمات التدقيق محلياً وعالمياً. فالمعايير توضح لمستخدمي التقارير المالية الكيفية التي تمت بها عملية التدقيق والمسؤولية المهنية التي يتحملها المدقق الذي قام بها. وتمثل إحدى نقاط القصور والضعف التي تتصف بها مهنة التدقيق في اليمن في الوقت الحالي والماضي هي عدم وجود معايير تدقيق كاملة ومنسقة ومقبولة قبولاً عاماً وتشمل كافة نواحي عملية التدقيق. إن وجود بعض القواعد المتناثرة في القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٩ بشأن مهنة تدقيق ومراجعة الحسابات، وفي قانون الشركات رقم (٣٤) لسنة ١٩٩١، وفي قانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٢، وكذا تعميم الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة رقم (١٩) لسنة ١٩٩١ وفي قانون البنوك رقم (٨) لسنة ١٩٧٢، لا يمكن من خلالها القول بوجود معايير تدقيق يمنية كاملة ومحددة تصلح لضبط الممارسة

المهنية، فضلاً عن ما يمكن أن توصف به من عدم مسايرتها أو ملاءمتها للتطورات والتغيرات الاقتصادية والمهنية محلياً وعالمياً، الأمر الذي أفضى إلى تفاوت بين مدققي الحسابات في تطبيق المعايير فبعض المدققين يستخدمون معايير التدقيق المتعارف عليها والبعض الأخر يستخدم معايير التدقيق الدولية عند قيامهم بعملية التدقيق.

أما سبب الاهتمام بدراسة واقع النظم المحاسبية في البنوك التجارية في اليمن فيعود للأسباب الآتية (الطيري، ٢٠٠٩):

- الزيادة المضطردة في إنتشار الشركات والبنوك الوطنية والأجنبية والشركات المتعددة الجنسية بأشكالها القانونية المختلفة والتي تمارس نشاطها داخل اليمن في معظم الأنشطة وبالرغم من ذلك لم تحظى مهنة المحاسبة و التدقيق في اليمن بأي اهتمام.
- الإتجاه إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية عن طريق تغيير قانون الاستثمار مرات عدة وإعطاء تسهيلات كبيرة الأمر الذي يؤدي إلى تزايد و تنوع مستخدمي المعلومات المحاسبية وتباين ثقافتهم وسلوكهم الأمر الذي يستدعي استخدام معايير محاسبة وتدقيق مفهومة على المستوى الدولي.
- إنضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية .
- زيادة عدد شركات التدقيق الدولية في اليمن (حيث تعمل سواء بالشراكة مع شركة تدقيق وطنية أو مدقق محلي) و سيطرتها على معظم السوق في اليمن و هذه الشركات الدولية عادة ما تعمل وفقاً لمعايير التدقيق الدولية مع مراعاة التشريعات المحلية، خاصة في حالة عدم وجود معايير محلية في البلد الذي تعمل فيه.

ولما كانت الجمهورية اليمنية تسعى لتطوير اقتصاديات السوق وتنمية القطاع الحكومي والعام والمختلط، واجتذاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، والتوجه نحو الخصخصة فقد أصدرت

القوانين بهذا الشأن إلى جانب إصدار قانون يتعلق بنظام المحاسبين القانونيين وإلى جانب ذلك يجب عليها أن تعمل على تطوير أداء مهنة المحاسبة والمراجعة إنطلاقاً من الاهتمام بالعنصر البشري لكي تتمكن المهنة من تأدية دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بما ينعكس على تحقيق التنمية الاجتماعية (المريش،٢٠٠٧).

ومن الجدير بالذكر أن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن لا يزال بطيئاً ولا يواكب التطورات الاقتصادية، وقد يعود هذا إلى ضعف القوانين والأنظمة الخاصة بالإشراف على القطاع المالي والذي يؤثر سلباً على ضعف جودة مهنة المحاسبة والمراجعة، بالإضافة إلى وجود صراعات عديدة بين كل من وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، مما أدى إلى ضرورة إخضاع الأنظمة المحاسبية إلى معايير وتنظيمات تنظم مهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن (الحميري، ٢٠٠٦).

وهناك العديد من الأسباب أدت إلى ضعف دور جمعية المحاسبين القانونيين في اليمن ، من أهمها (أبو خضرة،٢٠٠٣):

-عدم وجود تشريع قانوني يبرز دور ومهام وصلاحيات الجمعية وهذا الأهم.

-عدم وجود موارد مالية كافية للجمعية.

-لا يوجد إدراك بدور الجمعية.

-عدم توافر آلية مناسبة لأعضاء الجمعية لتفعيل دورها.

-الخلط بين السياسة والمهنة والصراعات بين الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ووزارة الصناعة والتجارة ووزارة المالية .

ومن الجدير بالذكر أن هناك تأييداً من مكاتب التدقيق بأهمية المقومات الذاتية للمراجعة الخارجية والتي إذا توافرت أمكن توفير قدرٍ كاف من الضمان بجودة الأداء المهني للمراجعة، كما أيدت مكاتب التدقيق على أهمية المقومات المهنية للمراجع الخارجي والتي إذا توافرت أمكن توفير قدر كاف من الضمان بجودة الأداء المهني وأكدت على أهمية المقومات الرقابية والتشريعية.

وفيما يتعلق بالأنظمة المحاسبية في البنوك اليمنية لا بد من الإشارة إلى ما يأتي(حسين، ٢٠٠٩):

- تقوم مكاتب المراجعة في اليمن بإتباع وتطبيق مقومات جودة الأداء المهني للمراجعة.
- توجد علاقة بين أهمية إصدار معايير الرقابة على جودة الأداء المهني وبين المعيارين الخاصين بتنفيذ مهام المراجعة وإدارة الأفراد، و لا توجد علاقة بين أهمية إصدار معايير الرقابة على جودة الأداء المهني وبين المعيارين الخاصين بالاستقلالية، وقبول عملاء جدد وإستمرار العلاقة مع العملاء الحاليين.
- غياب دور الجمعيات والهيئات المهنية التي تعمل على رفع مستوى المهنة في اليمن.
- وجود قصور وغموض يواجه المراجع الخارجي يتعلق بالقوانين المنظمة للمهنة مما يؤثر على جودة الأداء المهني.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة يعتبر إحدى الجهات الرسمية الهامة التي تساهم بدور رئيسي في حماية المال العام في اليمن ومكافحة مظاهر الفساد المالي والإداري والحد منه، وذلك وفقاً للصلاحيات والإختصاصات المحددة للجهاز في القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وخاصة المادة (١١) من قانون الجهاز والمواد ١٨-٢٢ وكذلك المواد ٢٥-٢٧ من اللائحة التنفيذية. ورغم الجهود التي يبذلها الجهاز إلا أنه يعاني من صعوبات ومعوقات عديدة، من أبرزها: ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز، والقصور في آليات العمل الخاصة بالكشف عن ممارسات الفساد ومنها النزاهة والشفافية والعلنية والمساءلة، وكذلك عدم التعاطي الجدي مع مخرجات الجهاز وتقاريره (الشرجبي،٢٠٠٩).

وبشكل عام، تظهر المؤشرات إتجاهاً نحو تحقيق إستقرار إقتصادي بفعل إجراءات التثبيت وسياسات التكييف. وتركز الحكومة على تنفيذ برامج إصلاح مرتكزة على الإطار القانوني الملائم لإقتصاد السوق، وتشدد على مواصلة إصلاح القطاع القضائي والأمني والإداري لتوفير البيئة المناسبة للإستثمار وخاصة إستثمارات القطاع الخاص. وإستجابة للنجاحات التي حققها الاقتصاد خلال الفترة، ولإستكمال بقية الإصلاحات، فإن المانحين والمنظمات والصناديق الدولية قد أبدت استعدادها لمساندة برامج الإصلاحات إلى جانب دعم برنامج شبكة الأمان الإجتماعي للتخفيف من الآثار السلبية للبرامج. ولضمان نجاح هذه البرامج تسعى الحكومة إلى تعزيز التعاون مع العالم الخارجي والاستفادة من تجارب الآخرين سيراً نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي(الطيري، ٢٠٠٩):

ومن جهة أخرى يعاني الوضع المؤسسي في اليمن إختلالات وصعاب عديدة للأسباب الآتية (الشرجبي، ٢٠٠٩):

- تضخم الهيكل التنظيمي والوظيفي.
- سوء تخصيص القوى العاملة، وضعف تأهيلها المهني.
- عدم خضوع الإختيار والتعيين في الوظيفة العامة للكفاءة والملائمة.
- فشل عدد كبير من مشروعات القطاع العام والمختلط.
- التنازع والتداخل في المسئوليات بين الوزارات، وبصفة خاصة السلطات المختصة والأجهزة المرتبطة بها.
- ضعف التنسيق فيما بين الأجهزة الإدارية والمؤسسات.
- ازدواجية الوظائف بين قيادة المحافظة وفروع الوزارات وبين المحافظات والمديريات.
- تعدد واتساع خطوط السلطة على المستوى المركزي والمحلي.
- الإفتقار إلى الأرشفة والتوثيق والاحتفاظ بملفات للعاملين.

- الإفتقار إلى بيانات إحصائية عن العاملين في الحكومة وخاصة توزيعهم الجغرافي ووظائفهم ومؤهلاتهم.
- العمالة المتكررة، والزائدة، والضعيفة.

ولمعالجة العديد من هذه المشاكل الموروثة والتي صاحبت الوحدة والممارسات المخالفة للقوانين السائدة سارعت الحكومات المتعاقبة بإتخاذ مجموعة من المبادرات، وبصفة خاصة في (عبد اللطيف،٢٠١٠):

- مجال إصلاح الخدمة المدنية، واللامركزية الإدارية والسلطة المحلية
- بناء القدرات المؤسسية على المستويات المركزية
- إصلاحات في السلطة التشريعية والعمل البرلماني
- معالجات في مجال الإنتخابات والممارسة الديمقراطية
- إصلاحات في السلطة القضائية

ومن أبرز أشكال تأثر القطاع المالي في اليمن بقصور الأنظمة المحاسبية (فضل، ٢٠٠٨):

١. شح الموارد المالية اللازم تخصيصها للنظام لتمكينه من توفير معلومات مفيدة تساهم في إتخاذ القرارات اللازمة لتجاوز الوضع الاقتصادي والإجتماعي الراهن.

٢.ضعف الموارد البشرية المتاحة نتيجة إرتفاع نسبة الأمية وضعف المخرجات التعليمية، كون الإنسان أساس التنمية والمعول عليه في جعل مخرجات النظام أكثر فائدة.

٣. الجهل الواسع بأهمية المعلومات المالية والمحاسبية ودورها الإيجابي في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

٢-١-٦ دور تكنولوجيا المعلومات في تجنب قصور الأنظمة المحاسبية

أثر التطور والتقدم التكنولوجي على المحاسبة في جميع مجالاتها، حيث أصبحت عملية المحاسبة تعتمد على الحاسوب بشكل أساسي، فقد أدى استخدام الحاسوب في زيادة سرعة تخزين البنود المحاسبية وتحليلها وإتخاذ القرارات الضرورية مثل عمليات البيع التي أصبح من السهل إنجازها عن طريق شبكة الإنترنت، وبالتالي فإن إستخدام الحاسوب أثر على عملية المحاسبة بشكل إيجابي، وعدم توفر أو إستخدام الحاسوب في معالجة العمليات المحاسبية قد يؤدي إلى ظهور مشاكل تتعلق بالأخطاء وعدم الموثوقية وعدم ثبات المعلومات المحاسبية وملاءمتها وقابليتها للمقارنة لإتخاذ القرارات المختلفة (الرفاعي وآخرون، ٢٠٠٩).

وقد أشار (الكعبي،٢٠٠٤) إلى أن هناك دور إيجابي للمعلومات المحاسبية على الأداء الإداري في البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات، إضافة إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين كل من البنوك التجارية الوطنية وغير الوطنية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة في القيام بالوظائف سابقة الذكر، كما وأكد على ضرورة الإهتمام بدقة وتوقيت وصول المعلومات إلى مستخدميها لما لذلك من إنعكاسات على أدائهم في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وكذلك ضرورة وضع نظم محاسبية تكفل توفير المعلومات التي تتسم بالواقعية والموثوقية عن الأوراق المالية ومخاطرها ومؤشرات التقيد فيه.

كما أشار القشي (٢٠٠٣) إلى أن التجارة الالكترونية كتقنية متطورة جداً أثرت على جميع المجالات المهنية بشكل عام، وعلى مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل خاص، كما أنها تعمل في بيئة فريدة من نوعها بحيث أن جميع العمليات التي تتم من خلالها عمليات غير ملموسة الطابع تفتقد لآلية التوثيق في أغلب مراحلها وبالتالي ساهمت بشكل غير مباشر في إيجاد مشكلتين رئيسيتين واجهتها مهنتي المحاسبة والتدقيق وهما :آلية التحقق والإعتراف بالإيراد المتولد من عمليات التجارة الالكترونية

وآلية تخصيص الضرائب على مبيعات وإيرادات عمليات التجارة الالكترونية، وضرورة التأهيل بالتقنيات الفنية لمواجهة المشاكل الجديدة المرافقة لبيئة التجارة الالكترونية، ويمكن حل كثير من المشاكل المرافقة للتجارة الالكترونية بشكل عام ومشكلتي الإعتراف بالإيراد والتخصيص الضريبي بشكل خاص من خلال توفير سياسات وإجراءات عملية تساهم في تحقيق الأمان والموثوقية والتوكيدية يمكن تحقيقها إلا من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الالكتروني على شبكة الإنترنت.

وأشار القطناني(٢٠٠٢) إلى وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية معنوية بين مقومات النظام المحاسبي ومستوى جودة المعلومات المحاسبية التي ينتجها، كما أظهرت الدراسة وجود أثر وعلاقة ذات دلالة إحصائية معنوية لإستخدام المعلومات المحاسبية على الأداء الإداري في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن في مجالات التخطيط والرقابة.

تهتم تكنولوجيا المعلومات بمتغيرين هما: تقديم وإضافة قيمة للأنظمة المحاسبية والرقابية للمؤسسات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات. كما ويساهم تطبيق تكنولوجيا المعلومات في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات المالية. ويساهم إستخدام الحاسبات الآلية في تطوير نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسات المالية (حسين، ٢٠٠٩).

يحقق نظام التبادل الإلكتروني للبيانات العديد من المزايا للمؤسسات المالية بحيث يتم تخفيض مخاطر الإفصاح الإلكتروني. وتوجد مجموعة من محددات تحسين مصداقية التقارير المالية في ظل الإفصاح الإلكتروني(الصحن،٢٠٠٨).

أهمية استخدام الحاسوب في إدارة نظم المعلومات المحاسبية:

إن إنتشار استخدام الحاسوب في معالجة البيانات المحاسبية المستمدة من المستندات والدفاتر المحاسبية وتحويلها إلى معلومات يمكن الإستفادة منها في وضع الخطط والبرامج لأداء الأعمال، والرقابة على تنفيذ هذه الخطط وصولاً لتحقيق أهداف المنشأة، جعل من هذه الأداة وسيلة هامة ساعدت الإدارة في اختصار الوقت والجهد والتكاليف عن طريق حفظ المعلومات المحاسبية وخزنها للإستفادة منها وقت الحاجة وإستدعائها عند اتخاذ قرار يتعلق بالأعمال والأنشطة الإنتاجية في المنشأة (أبوخضرة، ٢٠٠٣).

كما أن مقومات النظام المحاسبي الذي يقوم على التشغيل الإلكتروني للبيانات لن تختلف عن مقومات النظام المحاسبي اليدوي، بمعنى أنه في كل الأحوال لا بد من وجود مجموعة مستندية، ومجموعة دفترية ودليل محاسبي، وقوائم مالية وتقارير أخرى، مع ذلك فإن استخدام الحاسب الإلكتروني يؤثر على شكل كل مقوم من المقومات السابقة وعلاقته بالمقومات الأخرى(سلامة،٢٠١٠).

ومن الجدير بالذكر أن برمجة نظم المعلومات المحاسبية أدت إلى تغيير في الأنشطة حيث يمكن تجميع البيانات باستخدام وسائل خاصة حيث قد يتم إلغاء المستند الورقي الضروري وفي الغالب يتم برمجة كل الحاسبات أوتوماتيكياً، أما الخدمات فتزداد في معظم الحالات، هذا بالإضافة إلى وجود المخرجات التي تتيح عند الحاجة .كما يمكن توزيع المخرجات إلى أشخاص عن طريق شبكة المعلومات المحلية و المترابطة من خلال عدة أجهزة حواسب صغير مترابطة (القباني، ٢٠٠٣) ، كما يجب أن تكون تكنولوجيا المعلومات متوافقة ومتناسقة مع مكونات نظام المعلومات المحاسبية، وتؤتمت العمليات التشغيلية فيها، وعند إختيار المكونات المادية والبرمجية اللازمة لأنظمة المحاسبة، يجب عند تحليل التكلفة والنفقة تكون تكلفة معدات وبرمجيات النظام المحاسبي أقل من المنفعة عند إستخدام النظام، وكذلك يجب على أعضاء الرقابة والتدقيق لنظام المعلومات المحاسبي أن يكونوا على إطلاع

ومعرفة بأنظمة المعلومات المحاسبي والبرمجيات الداعمة والمعدات المستخدمة لأن عملية التدقيق ستتم باستخدام الحاسوب، وأن يكون فريق التدقيق على إطلاع على أسس الأتمتة والرقابة الأوتوماتيكية، وأيضاً له أثر على عمل المحاسبين في المستقبل يتلخص في أساليب عمل المحاسبين وأساليب تسجيل البيانات والأنظمة الجديدة، والشبكات، وأساليب التدقيق التي يستخدمونها في المستقبل (مشهور، ٢٠٠٢).

٢-١-٧ أهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية

تأتي أهمية الإلتزام بالمعايير المحاسبية الدولية من الحرص على تجنب القصور في الأنظمة المحاسبية والمحافظة على مصداقية البيانات المالية الصادرة عن البنوك التجارية، حيث يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأخرى وبين القوائم المالية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعددة(توفيق،٢٠٠٠).

وللبنوك والمؤسسات المالية طبيعة خاصة من حيث العمليات التي تجريها، وبالتالي العوائد والمخاطر التي تتعرض لها مما دفع لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى وضع معيار للإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، وبالتالي فإن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في البنوك يعد مدخلاً ضرورياً للوصول إلى معلومات تساعد متخذي القرار على تقويم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها البنوك وفهم المميزات الخاصة لطبيعة أعمال البنوك (زيود والرضا ولايقة، ٢٠٠٦).

ومن الجدير بالذكر أن عملية تطبيق المعاير المحاسبية والالتزام بها يتطلب إشراف ومتابعة دائمين، وتختلف درجة الإشراف الحكومي على قطاع البنوك في الدول المختلفة، ويترتب على هذا الاختلاف وجود أساليب متعددة تستخدمها البنوك للإفصاح عن نتائج أعمالها وعن مراكزها المالية(سلامة،٢٠١٠).

وكما هو الوضع في القطاعات الاقتصادية الأخرى فإن مستخدمي المعلومات المالية الخاصة بالبنوك يحتاجون إلى معلومات موثوقة بها، لمساعدتهم على تقويم الأداء والوضع المالي للبنك، وأيضاً يحتاج مستخدمو المعلومات المالية إلى المعلومات التي تعطيهم فهماً أفضل عن خصائص عمليات البنوك، حتى وإن كانت هذه البنوك خاضعة لإشراف السلطات النقدية التي تحصل على كافة المعلومات غير المتوفرة بصورة دائمة للجميع (الخطيب،٢٠١٠).

وعلى الرغم من الإشراف الذي تمارسه الحكومة على أعمال البنوك، إلا أن مستخدمي المعلومات (المودعون والمساهمون والمستثمرون) قد لا يحصلون على احتياجاتهم من المعلومات التي تساعدهم في إتخاذ القرارات المالية وتقييم المراكز المالية للبنوك. وفي ظل عدم التطابق بين الممارسات المتبعة للإفصاح في جميع الدول، أخذت المنظمات المحاسبية الدولية على عاتقها إصدار القواعد والإجراءات والمعايير التي تنظم وتوحد الإفصاح في القوائم المالية الخاصة في البنوك(العربيد،٢٠٠١).

حيث يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين نوعية المعلومات المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأخرى وبين القوائم الماغلية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعددة. و للبنوك والمؤسسات المالية طبيعة خاصة من حيث العمليات التي تجريها، وبالتالي العوائد والمخاطر التي تتعرض لها، مما دفع لجنة

معايير المحاسبة الدولية إلى وضع معيار للإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية(الزيود وآخرون،٢٠٠٦).

ولقد انتشرت ظاهرة التزام البنوك بمعايير المحاسبة الدولية بشكل عام للأسباب التالية (أبو خضرة،٢٠٠٣):

أ- إصدار الدول لمجموعة من التشريعات لضمان حقوق المودعين حيث لم يعد لهذه البنوك مبررات للتهرب من الإفصاح بحجة حماية مصالح المودعين.

ب- التزام البنوك بالخضوع إلى اللوائح التي تصدرها سوق الأوراق المالية بشأن الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية المنشورة .

٢-١-٨ الإفصاح المحاسبي

تتميز العمليات المصرفية بالتنوع والدقة والسرعة في إنجاز المهام لذلك فإن محاسبة البنوك يجب أن تكون على درجة عالية من المرونة والوضوح والسرعة بحيث يسهل معها استخراج البيانات المحاسبية والكشوفات والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب، ومن هنا تتأتى أهمية الإفصاح المحاسبي، وتختلف وجهات النظر حول مفهوم حدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة، وينبع هذا الاختلاف أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينجم عن الاختلاف في أهداف هذه الأطراف من استخدام هذه البيانات،وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته واحتياجاته الكاملة في هذا المجال،وأصبح لابد من وضع إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات نظرهم وبشكل يوفر حد أدنى من الإفصاح المرغوب فيه وبكيفية تحقق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف، ولكن من الناحية الواقعية لا يمكن توفير المستوى المثالي للإفصاح لعدة

أسباب، منها عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات التي تعتبر البيانات المحاسبية مدخلات لها، وكذلك لعدم الإلمام الكافي بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية،إضافة للتفاوت الكبير الذي يحدث في استجابة متخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل مختلفة من نظم القياس المحاسبي (الزير،٢٠٠٥).

وعرف لإفصاح المحاسبي كما يلي: إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل (الحيالي،١٩٩٦).

كما عرف الإفصاح المحاسبي على أنه: شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية (الشيرازي،١٩٩١).

ومن جهة أخرى فقد عرف الإفصاح المحاسبي بأنه: تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد (حلوة، ١٩٩١).

ونلاحظ أن التعاريف السابقة ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها.

أهمية الإفصاح المحاسبي في البنوك:

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها(GAAP). وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية و المالية وغيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية و الواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الأخيرين من هذه المعلومات(دبيان،٢٠٠٢).

كما يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات و التي تضم المصرفيين، والمستثمرين، والمقرضين، والمحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرهم.هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناءً على هذه المعلومات. ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون له أثار سلبية(الدلاهمة،٢٠٠٨).

ولقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالمحيط المصرفي نظراً لتعقيد الأدوات المالية المستعملة مثل المشتقات والأوراق المالية وحجم تداولها الكبير والمخاطر المتعلقة بها(زيود وآخرون،٢٠٠٦).

ومع إزالة القيود على التعامل، وارتفاع حدة المنافسة، وتطور التقنية المستخدمة في التعامل، فإن من المتوقع أن يؤدي كل ذلك إلى مزيد من التعقيد في الأدوات، الأمر الذي يتطلب الحاجة إلى الإفصاح الشامل. وفي هذا الصدد، فإنه من المطلوب أن تعمل إدارات البنوك على تحليل جميع أنواع المخاطر المترتبة عن التعامل في هذه الأدوات، ومنها مخاطر الائتمان، وسيولة الأسواق، ومخاطر أسعار الصرف، ولذلك فإن الإفصاح عن البيانات المتعلقة بهذه المخاطر يعتبر أمراً حيوياً(سلامة،٢٠١٠).

ونتيجة لذلك، فقد أصبحت مهمة أجهزة الرقابة أكثر تعقيداً، مثلها في ذلك مثل بقية المتعاملين في الأسواق المالية. فهي بالتالي بحاجة إلى إفصاح أشمل عن المعلومات المالية في إطار نشاطهم الرقابي المكتبي والميداني.

لتطبيق مبدأ إفصاح فعال في القوائم المالية للمصارف يجب مراعاة التقييد بتطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح في البنوك، ومن هذه المعايير (دبيان،٢٠٠٢):

١. معيار الأدوات المالية وهو معيار رقم (٣٩)، ويحدد هذا المعيار طرق قياس العمليات والمستجدات والظروف المرتبطة بالبنوك، وكذلك متطلبات العرض والإفصاح لبيانات الودائع.

٢. معيار التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء وهو معيار رقم (٨)، ويحدد هذا المعيار طريقة معالجة التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء، كذلك متطلبات العرض والإفصاح العام للتغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء.

٣. معيار العملات الأجنبية وهو معيار رقم (٢١) ويتضمن هذا المعيار المعالجة المحاسبية للمعاملات المرصدة بعملة أجنبية والمعالجة المحاسبية للعقود الآجلة لشراء وبيع العملات الأجنبية.

4. معيار العرض والإفصاح العام، وهو معيار رقم (١)، ويحدد هذا المعيار متطلبات العرض والإفصاح العام في البيانات الحسابية للبنوك المعدة لأغراض النشر. ويتضمن هذا المعيار اعتبارات تحدد ما إذا كان من الواجب عرض البنود أو الأجزاء أو المجموعات بشكل مستقل في البيانات المحسابية بما في ذلك إيضاحاتها أو دمجها مع بنود أو أجزاء أو مجموعات أخرى، كما يشير هذا المعيار إلى ضرورة مراعاة المعايير الأخرى فيما يتعلق بالعرض والإفصاح في البيانات المالية.

ونتناول فيما يلي أهم التوصيات التي وردت في تقارير لجنة بازل بشأن الإفصاح المحاسبي التي تعطي الإفصاح صورة واضحة عن طبيعة أعمال البنك، وبوجه خاص المعلومات الخاصة بالمخاطر المحتملة في المشتقات المالية التي يمارسها البنك، ومن هذه المخاطر، المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، ذلك بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة، وتتلخص هذه التوصيات بالآتي (زيود وآخرون، ٢٠٠٦):

- يجب أن تعطي الإيضاحات معلومات مفيدة عن كيفية مساهمة أنشطة البنك في تحقيق إيراداته.
- يجب أن تركز الإيضاحات على المخاطر المهمة وأن توضح العلاقة فيما بين أنشطة البنك بوجه عام ومخاطرها والإيرادات المتحققة منها.
- يجب أن يغطي الإفصاح كل من المعلومات الكمية والنوعية.

واتساقاً مع هذا التوجيه فقد ألزمت معظم السلطات الرقابية في العالم البنوك الخاضعة لرقابتها بضرورة إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية. كما أصدر بعضها قواعد بشأن كيفية إعداد القوائم المالية بما يتماشى مع تلك المعايير.

وقد قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية في عام ١٩٨٩ بإصدار المسودة الإيضاحية رقم (٣٤)التي تطرقت إلى الافصاحات في البيانات المالية الخاصة بالبنك. وقد عكست هذه المسودة نتائج مناقشات مع لجنة بازل ومع الممثلين عن القطاع المصرفي، وأعقب ذلك موافقة مجلس لجنة المعايير المحاسبية الدولية على المعيار المحاسبي رقم (٧) وموضوعه الأدوات المالية – الإفصاحات.

ويناقش هذا المعيار الافصاحات الخاصة بالبيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة والمشار إليها بعبارة مصرف، ويشجع هذا المعيار معدي القوائم المالية على إظهار كافة الافصاحات عن البيانات المالية التي تتناول الأمور الإدارية والرقابية، والضبط الداخلي فيما يتعلق بالسيولة والربحية والمخاطر المصرفية ومن المواضيع التي ركز عليها المعيار المحاسبي (المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، ١٩٩٩):

١ -السياسات المحاسبية: تعتمد البنوك طرقاً مختلفة لقياس البنود المكونة للقوائم المالية وللاعتراف بها لذلك يجب الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي الأول، ولتحقيق ذلك لابد من الإفصاح عن السياسات المحاسبية

٢ -قائمة الدخل: يجب على البنك تقديم قائمة الدخل التي تظهر المصروفات والإيرادات تبعاً لطبيعتها والإفصاح عن مبالغ بنودها الرئيسية، حيث يتم إظهار كل من الإيرادات والمصاريف على حدة، ليتمكن مستخدمو البيانات المالية من تقييم أداء البنك.

٣ -الميزانية العمومية: يتم تصنيف الأصول والخصوم في الميزانية تبعاً لطبيعتها والترتيب الذي يعكس سيولتها النسبية وتواريخ استحقاقها، ويراعى عند تبويب الأصول والخصوم عدم إجراء مقاصة بين الأصول والخصوم إلا في حال وجود حق قانوني لإجراء المقاصة ومن الأنسب إظهار الأرصدة مع البنوك الأخرى، والتوظيفات في الأسواق المالية ومدى اعتماده عليها، ويجب التمييز بين الأوراق المالية المشتراة بهدف التوظيف المؤقت، والأوراق المالية المشتراة بهدف الاستثمار طويل الأجل.

٢-١-٩ الحاكمية المؤسسية

يعرف (Mukul, 2007) الحاكمية بأنها :الحالة المركبة والمتعددة الوجوه للمؤسسات والأنظمة والتراكيب والعمليات والإجراءات والممارسات والسلوك القيادي في البرامج السياسية والاجتماعية والإدارية لتحقيق تطلعات المواطنين، ويظهر في هذا التعريف العلاقات المتدخلة بين التنظيمات من خلال إجراءات وممارسات تحكمها الأنظمة والتعليمات التي تضعها القيادات لتحقيق تطلعات المواطنين في شتى المجالات.

أهمية الحاكمية الجيدة في البنوك :

إن نجاح الحاكمية في الجهاز المصرفي لا يرتبط فقط بوضع القواعد الرقابية، ولكن لا بد من ضرورة تطبيقها بشكل سليم وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة، وعلى البنك المعني وإدارته من الجهة الأخرى، حيث يجب أن تكون إدارة البنك مقتنعة بأهمية مثل هذه القواعد والضوابط مما يساعد على تنفيذها. ويشير (Freeland,2007) أن العناصر الأساسية للحاكمية المؤسسية في الجهاز المصرفي تتمثل في مجموعتين :تتمثل الأولى في الأطراف الداخليين، وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليون، أما المجموعة الثانية فتتمثل في الأطراف الخارجيين الممثلين في المودعين، وصندوق تأمين الودائع ووسائل الإعلام وشركات التصنيف والتقييم الائتماني، بالإضافة إلى الإطار القانوني التنظيمي والرقابي، أما الركائز الأساسية التي لا بد من توافرها حتى تكتمل أحكام الرقابة الفعالة على أداء البنوك فتتلخص في الشفافية وتوافر المعلومات وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب.

لقد باتت الحاكمية المؤسسية واحدة من متطلبات الإدارة الرشيدة في الشركات والمؤسسات في مختلف دول العالم، وإحدى آليات استكمال عمليات الاصلاح الإداري، وتجنب أي محاذير من خلال تعزيز مبادئ العدالة والشفافية والوضوح والإفصاح ، والمراقبة والمساءلة، وتحديد المسؤوليات وتحديد العلاقات بين كافة الأطراف بوضوح لا لبس ولا غموض فيه، بما يوفر فيه الأجواء المناسبة لتحقيق رؤية وأهداف المؤسسة والوصول إلى رسالتها المنشودة ، وبما يضمن استغلال مواردها بشكل كفؤ . وعليه فإن أهمية الحاكمية المؤسسية في البنك تنطلق من أنها توفر أساساً وقواعد للتطوير والآداء المؤسسي المستقبلي بهدف دعم وتعزيز الثقة في البنك كوعاء استثماري لأموال المودعين والمساهمين من جهة وتمكينه من المساهمة بكفاءة ونجاح في تطوير الجهاز المصرفي والذي يعتبر بدوره ركناً أساسياً من أركان التنمية الإقتصادية والإجتماعية من جهة ثانية ، ولما كانت الحاكمية المؤسسية الجيدة والمتميزة هي التي توفر لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك الأدوات والوسائل السليمة والمناسبة للوصول إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية، تضمن إيجاد بيئة عمل رقابية فاعلة ، وبالتالي تساعد البنك على استغلال موارده بكفاءة وإدارة مصرفية كفوءة، وتوظيفها التوظيف الأمثل ، فقد تم إعداد هذا الدليل بما ينسجم ويتوافق مع تعليمات المصرف المركزي ، وهيئة الأوراق والأسواق المالية من جهة ، ومعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية من جهة ثانية (دليل الحاكمية المؤسسية، ٢٠٠٨).

٢-٢ الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

دراسة الحاج (٢٠٠٢) بعنوان " **إطار مقترح لوضع معايير المحاسبة المالية في الجمهورية اليمنية**".

وهدفت الدراسة إلى الحديث عن أهمية المعايير المحاسبية وضرورة توافرها في أي منظمة وفي أي بنك، حيث أن عملية وضع المعايير المحاسبية تهدف إلى **تضييق مجالات الخلاف بين المنشآت فيما يتعلق بالقياس والإفصاح وطريقة عرض المعلومات في التقارير المالية، وتطوير كمية ونوعية تلك المعلومات.**

وأشارت الدراسة إلى أن الدول النامية ومنها اليمن تعاني من عدم نمو وتطور الأنظمة المحاسبية في معظم هذه الدول على نحو يواكب ويلائم الظروف البيئية المتغيرة المحيطة بها، حيث أنه في اليمن على سبيل المثال لم يتم إصدار معايير إعداد التقارير المالية بشكل رسمي حتى الآن، ويكاد يقتصر التنظيم الحالي للسياسة المحاسبية على النظام المحاسبي الموحد(الذي صدر في عام ١٩٧٨). وأكدت الدراسة إلى أن غياب المعايير المحاسبية في البنوك اليمنية أدى إلى خلق العديد من المشاكل والقصور الذي أثر سلبيا على البيانات المالية الصادرة من هذه البنوك.

خلصت الدراسة إلى ضرورة اهتمام اليمن وغيرها من الدول النامية بعمل إطار من المعايير المحاسبية يتفق وينسجم مع إمكاناتها واحتياجاتها وذلك لتجنب القصور والمشاكل المالية الأخرى، ولتحافظ على شفافية ومصداقية بياناتها ومعاملاتها.

كما أشار **القشي (٢٠٠٣) في** دراسة بعنوان " **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية**".

إلى أن التجارة الالكترونية كتقنية متطورة جداً أثرت على جميع المجالات المهنية بشكل عام وعلى مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل خاص، كما أنها تعمل في بيئة فريدة من نوعها بحيث أن جميع العمليات التي تتم من خلالها عمليات غير ملموسة الطابع تفتقد لآلية التوثيق في أغلب مراحلها.

وبالتالي ساهمت بشكل غير مباشر في إيجاد مشكلتين رئيسيتين واجهتها مهنتي المحاسبة والتدقيق وهما :آلية التحقق والاعتراف بالإيراد المتولد من عمليات التجارة الالكترونية وآلية تخصيص الضرائب على مبيعات وإيرادات عمليات التجارة الالكترونية، وضرورة التأهيل بالتقنيات الفنية لمواجهة المشاكل الجديدة المرافقة لبيئة التجارة الالكترونية، ويمكن حل كثير من المشاكل المرافقة لتجارة الالكترونية بشكل عام ومشكلتي الاعتراف بالإيراد والتخصيص الضريبي بشكل خاص من خلال توفير سياسات وإجراءات عملية تساهم في تحقيق الأمان والموثوقية والتوكيدية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الالكتروني على شبكة الانترنت.

دراسة خالد (٢٠٠٤) بعنوان " **تقييم أداء النظم المحاسبية القائمة على الحاسب الآلي وملاءمتها لتلبية احتياجات الإدارة**".

هدفت الدراسة إلى التركيز على أثر إدخال واستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الأعمال المختلفة ومنها البنوك والبنوك والشركات لتدقيق النظم المحاسبية وتجنب أي خلل أو قصور في البيانات المالية.

أجريت الدراسة بواسطة استبانه تم توزيعها على عدد من المديرين الماليين في (٧٤) شركة في الأردن.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة بأن استخدام النظم المحاسبية المعتمدة على الحاسوب في الشركات الصناعية المشاركة في الأردن واسع (٩٤,٨% من الشركات)، وأن هذه النظم تتمتع بدرجة كبيرة من الفعالية في تحقيق أهدافها، حيث أنها تتميز بسهولة استخدامها والتعامل معها والسرعة والدقة في إدخال ومعالجة البيانات. وتتمتع بالمرونة بحيث يمكن إدخال التعديلات والتحسينات عليها لتتلاءم مع البيئة المحيطة واحتياجات المستخدمين وهذا يجعلها قادرة على أداء الوظائف المطلوبة والمحافظة على مستوى أداءها في الظروف المختلفة. وكذلك تتمتع هذه النظم بالتكامل داخلياً (بين وظائفها المختلفة) ومع النظم الأخرى بما يكفل توفير متطلبات الوظائف والنظم المختلفة داخل المنشأة وخارجها بالمواصفات المطلوبة لكل منها، وأخيراً فإنها تتميز بوجود مجموعة من القواعد والإجراءات الرقابية التي تدعم دقتها وتزيد من إمكانية الاعتماد عليها.

دراسة القاضي، وعمران، وسمكري (٢٠٠٥) بعنوان " كفاية الإجراءات الرقابية في الحزم البرمجية المحاسبية الجاهزة".

هدفت الدراسة إلى وضع معايير لتحليل وتقويم كفاية إجراءات الرقابة الداخلية التي تتضمنها البرامج المحاسبية الجاهزة ومدى صلاحية هذه الحزم البرمجية للاستخدام من قبل المنظمات، كما تناولت الدراسة أساليب الرقابة الداخلية والرقابة التطبيقية والعامة للأنظمة المحاسبية في البنوك والشركات، كما أكدت على ضرورة وضع معايير وأسس تحكم عملية الرقابة وتعمل على تطويرها باستمرار.

وأشارت الدراسة إلى أهمية مراقبة المدخلات حيث أن مرحلة معالجة البيانات التي تتضمن أكبر جزء من التدخل البشري هي مرحلة الإدخال، وهذا يحدث في كل الشركات، لذلك فإن نتيجة المخاطرة والوقوع في الأخطاء تكون كبيرة.

تهدف أساليب الرقابة على المدخلات إلى تأكيد صحة ودقة وشمولية البيانات المستخدمة في نظم المعلومات المحاسبية، ومن الأفضل اختبار البيانات المدخلة في وقت مبكر لعدة أسباب أهمها:

1. يسهل تصحيح البيانات التي تم رفضها في مرحلة الإدخال، وذلك بالرجوع الى المستندات الأصلية وفحص أسباب رفضها.

٢.ليس بالضرورة أن تكون البيانات المعدة للإدخال دقيقة، لذلك يجب إجراء الاختبار المتكرر للبيانات.

٣. لا يمكن لنظام المعلومات المحاسبي أن يعطي معلومات جيدة إذا لم يبدأ ببيانات صحيحة، وترى الباحثة أنه من المناسب تقسيم إجراءات الرقابة على الإدخال الى أربع مراحل:

-تسجيل ومراقبة البيانات.

– نسخ البيانات.

– اختبارات التدقيق

-إجراءات الرقابة الإضافية.

وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن التطبيق الجيد للنظام المتكامل للرقابة الداخلية يؤدي إلى تحقيق أهدافه بصورة مرضية إلا أنه مكلفٌ للغاية، لذا ينبغي على الشركة التي ترغب في بناء نظام فعال للرقابة الداخلية أن تجري تحليلاً للتكاليف والمنافع المرتبطة بالنظام المقترح وإما أن تأخذ به إذا كانت إمكانياتها تسمح بذلك، وإذا كانت منافعه تزيد عن تكاليفه، وإما أن تنتقي منه بعض الإجراءات التي تتلاءم مع إمكانيتها وتحقق الهدف بصورة معقولة .

دراسة توفيق (٢٠٠٦) بعنوان " **استخدام المنهج المعياري والايجابي في بناء المعايير المحاسبية**".

هدفت الدراسة إلى الحديث عن أهمية المعايير المحاسبية وأثرها على النظم والبيانات المالية في البنوك التجارية في كل من مصر والمملكة العربية السعودية. وبينت الدراسة أن على البنوك الاهتمام ببناء معايير محاسبية خاصة بها إضافة إلى الالتزام بالمعايير العالمية للمحاسبة والتدقيق.

وبالقاء الضوء علي تجارب الدول السابقة في مضمار بناء معايير المحاسبة نجد أنها بدأت تتخذ طابعها المميز – في صورة ضوابط متكاملة للمزاولات – اعتباراً من السبعينات في القرن الماضي. ومنذ ذلك الوقت تكاد مناهج بناء المعايير قد تركزت علي استخدام المنهج المعياري (القياسي أو الاستنباطي أو الاستدلالي Normative)، منهج تبني المعايير الدولية، ومنهج تبني المعايير المعمول بها في احدي الدول السابقة في هذا المجال. وتقديراً من أن المنهجين الأخيرين يعملان علي استيراد معايير أجنبية والعمل أحيانا علي تطويعها لتناسب مع ظروف الدولة التي ستطبق بها كما في حالة مصر – وهو بديل لم تتبناه السعودية – فيمكن القول ان المنهج الاساسي في بناء المعايير (بما فيها الدولية) يتمثل في المنهج المعياري. وبالنسبة للولايات المتحدة بصفة خاصة فقد استخدمت هذا المنهج في بناء الإطار الفكري للمحاسبة لها في نهاية السبعينات وأيضاً في محاولات التنظير التي سبقته، إلا أن الولايات المتحدة حالياً بصدد إعادة النظر في هذا الإطار بعد الاتجاه الواضح حالياً لعولمة المعايير الدولية للمحاسبة. كما ان هذا المنهج اعتمدت عليه السعودية في بناء معايير أهداف ومفاهيم المحاسبة بها.

دراسة الحسبان (٢٠٠٦) بعنوان " **مدى مواكبة المدققين الداخليين لمتطلبات تكنولوجيا معلومات أنظمة الرقابة الداخلية في شركات المساهمة العامة الأردنية**".

وهدفت الدراسة إلى تخصيص الحديث عن دور الرقابة الداخلية وأهميتها في تجنب القصور والمشاكل المالية في الشركات المالية بشكل عام وفي شركات البورصة في عمان بشكل خاص، كما عملت على تحديد متطلبات تكنولوجيا المعلومات لمكوّنات نظام الرقابة الداخلية التي تم تطبيقها على المدققين الداخليين في شركات المساهمة العامة المدرجة أسماؤها في بورصة عمان للأوراق المالية، في السوق الأول والثاني فقط، كما يهدف إلى تحديد مدى مواكبة تلك الشركات لمتطلبات أدوات تكنولوجيا المعلومات في أنظمة الرقابة الداخلية فيها.

تتكون عينة الدراسة من ١٣٥ مدققاً داخلياً في الشركات المساهمة العامة. وتتكون الاستبانة من ستة متغيرات متعددة الإجابة، وتم اختبار المصداقية (كرونباخ الفا) وكان بنسبة ٨١%، وتم استخدام اختبار T للعينة الواحدة لقبول أو رفض فرضيات الدراسة، وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج ذات الأهمية في الشركات المساهمة العامة الأردنية منها: أن هناك شركات مساهمة عامة لا يوجد لديها دوائر تدقيق داخلي او مدققون داخليون وقد بلغ عددها ٢٧ شركة، وأن هناك ٨٤ شركة يوجد فيها دوائر تدقيق داخلي أو مدققون داخليون. و أن هناك تأثيراً لبيئة تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

دراسة الحميري (٢٠٠٦) بعنوان " **تقييم جودة الأداء المهني في مكاتب المراجعة بالجمهورية اليمنية (دراسة نظرية – ميدانية).**

هدفت الدراسة إلى استعراض أوجه الضعف والقصور في الأنظمة المحاسبية في البنوك التجارية في اليمن، حيث بين الباحث أنه رغم التطورات الاقتصادية في اليمن إلا أن مهنة المحاسبة والمراجعة لم تواكب هذا التطور؛ حيث إن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن مازال متأخراً، وذلك لضعف التشريعات والقوانين المنظمة للمهنة وتدهور مهنة المحاسبة والمراجعة نتيجة التدخل السياسي والسيطرة الحكومية الجامدة على المهنة والصراعات الموجودة بين كل من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ووزارة المالية، ووزارة التجارة والصناعة، وهو الأمر الذي ساهم إلى عدم وجود معايير تتلائم مع الظروف البيئية وعدم وجود تنظيمات مهنية مستقلة تقود مهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن.

ونتيجة لهذا فقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تبني معايير الرقابة على جودة الأداء المهني للمراجعة وإلزام مكاتب المحاسبة والمراجعة بها والتأكد من التزام تلك المكاتب بتطبيقها مع مراعاة أن يكون إلزام مكاتب المحاسبة والمراجعة بها تدريجيا ويبدأ إجباريا بالنسبة لمستويات معنية من المكاتب ويتدرج الإلزام ليشمل فيما بعد جميع المكاتب. وإلى ضرورة التغلب على أوجه القصور في القوانين المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن مما يؤثر على جودة الأداء المهني.

دراسة قيطيم وآخرون (٢٠٠٦) بعنوان " **النظام المحاسبي في المصرف التجاري السوري وآفاق تطويره** ".

هدفت الدراسة إلى تقييم كفاءة النظم المحاسبية المطبقة في البنوك التجارية السورية . وذلك من خلال التطبيق على المصرف التجاري السوري (الإدارة العامة وفرع اللاذقية).

وقد كشفت الدراسة عما يلي :

١. قصور النظام المحاسبي الموحد للمصارف وعدم ملاءمتة لضخامة العمل في المصرف.

٢. لا يوجد مجموعة دفترية كاملة كما نص النظام المحاسبي الموحد، والتي تعتبر إحدى مقومات النظام المحاسبي الموحد الأساسية، وإنما يتم استخدام بطاقات ورقية أو كرتونية تعتمد كدفاتر يومية مساعدة ودفاتر أستاذ مساعدة وجميع هذه المسائل عرضة لمخاطر التلف بشكل كبير بسبب كثرة الملفات والمعاملات وحفظها بشكل عشوائي وغير منظم.

٣. وجود فجوة واسعة بين واقع النظام المحاسبي المطبق في المصرف وبين متطلبات معايير المحاسبة الدولية متمثلة بقصور الإفصاح في التقارير المالية وبعض الأخطاء في إعداد القوائم الختامية

٤.إن ما سبق يؤدي إلى بقاء المصرف التجاري السوري بوضعه الراهن منعزلاً وغير قادر على الدخول إلى سوق المنافسة المصرفية العربية والدولية.

دراسة الجميلي والجنابي (٢٠٠٧) بعنوان " **أثر استخدام نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني.**"

هدفت الدراسة إلى بيان دور الرقابة الداخلية في حماية الأنظمة المحاسبية في البنوك اليمنية وأهميتها وعناصرها وضرورة العمل على تطويرها باستمرار.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال عرض بعض ما ورد في الوثائق الرسمية والرسائل الجامعية والدوريات والكتب المتعلقة بهذا الموضوع.

وذكرت الدراسة عدداً من العوامل التي ينبغي مراعاتها في تحديد نظام المراقبة في البنوك والشركات، وأهمها كبر حجم الشركات وتعدد فعالياتها وأعمالها. ومن عناصر نظام الرقابة التي ذكرته الدراسة: خطة تنظيمية ذات فصل مناسب في المسؤوليات الوظيفية، نظام المحاسبين يضمن للرقابة المحاسبية السليمة على الموجودات و المطلوبات والمصاريف والإيرادات، و وجود مستويات آراء سليمة لكل الوظائف والأعمال ولكل الأقسام التنظيمية.

وخلصت الدراسة إلى أهمية الرقابة الداخلية في تجنب وقوع مشاكل أو قصور في الأنظمة المحاسبية البنكية وبالتالي المحافظة على مصداقية البيانات وموثوقيتها.

دراسة الفقيه (٢٠٠٧) بعنوان " **دور المعلومات المحاسبية في تقويم برنامج الإصلاح المالي بالجمهورية اليمنية دراسة تحليلية تطبيقية** ".

تناول البحث دور المعلومات المحاسبية في تقويم برنامج الإصلاح المالي القائم في الجمهورية اليمنية . تمثلت مشكلة البحث في قصور دور المعلومات المحاسبية المقدمة من النظام المحاسبي الحكومي اليمني في إنجاح برنامج الإصلاح المالي وفي تقويم واختبار مدى نجاح هذا البرنامج .

هدف البحث إلى تحديد المعلومات المحاسبية الحكومية اللازمة لتحقيق الإصلاح المالي والإداري من خلال وضع نموذج مقترح لتطوير فاعلية هذه المعلومات بما يجعلها قادرة على خدمة وتفعيل الأنظمة الرقابية بشقيها الداخلي والخارجي .

توصل الباحث إلى نتائج أثبتت صحة هذه الفروض وأهم هذه النتائج :

١-مخرجات النظام المحاسبي الحكومي اليمني (التقارير المالية ومعلوماتها المحاسبية) ليست فاعلة كما ينبغي أن تكون عليه مخرجات النظام المحاسبي الحكومي السليم.

حيث أنها :

أ- معلومات النظام المحاسبي الحكومي اليمني لا تتوافر بها أهم خصائص المعلومات المحاسبية.

ب- تقارير النظام المحاسبي الحكومي اليمني لا تقدم جميع المعلومات الهامة الخاصة بالأداء المالي والإداري الحكومي وكذا الخاصة بكفاءة تنفيذ الإصلاحات المالية القائمة .

٢- نظام الموازنة القائم غير فاعل وغير ملائم لاحتياجات إنجاح الإصلاح ا لمالي.

٣- نظام موازنة البرامج والأداء يساعد على إنجاح برنامج الإصلاح المالي.

٤- دور الأنظمة الرقابية بالجمهورية اليمنية ضعيف ويعاني من القصور بحيث لا يساعد على تنفيذ الإصلاحات المالية .

دراسة فضل (٢٠٠٨) بعنوان " **المعايير المحاسبية الحكومية الدولية وأهميتها لنظام المعلومات المحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية**".

هدفت الدراسة إلى الحديث عن أهمية تطبيق المعايير المحاسبية والالتزام بها فيما يتعلق بالأنظمة المحاسبية في البنوك التجارية في اليمن، كما أشارت الدراسة إلى ضرورة الرقابة الإدارية على التزام الانظمة المحاسبية لهذه المعايير، حيث تعتبر الرقابة المالية الداخلية والخارجية الفاعلة والفعالة أساس نجاح أي نظام، فبدونها لا يمكن لمكونات النظم البشرية والمادية اليدوية منها أو الآلية أن تتمكن بمفردها من توفير التأكيد المعقول بأن الوحدة في ممارستها لمهمتها سوف تنجز الأهداف الموضوعة ومنها أهداف الإبلاغ المالي الحكومي.

أجريت الدراسة بواسطة توزيع استفتاء على عينة من البنوك والذين أبدوا آرائهم حول مدى قدرة النظام المحاسبي الحكومي الراهن في تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية الحكومية.

وأوضحت الدراسة أيضا أن البنوك اليمنية تعاني من قصور في الأنظمة المحاسبية ولذلك خلصت إلى وجود حاجة لإدخال إصلاحات جذرية في الممارسات المحاسبية الحكومية التقليدية ويأتي في مقدمتها ضرورة إعادة النظر في الأساليب والقواعد والممارسات المحاسبية الراهنة وعلى وجه الخصوص، التحول بشكل تدريجي من المحاسبة وفق الأساس النقدي إلى المحاسبة وفق أساس الاستحقاق، وذلك من خلال وضع إستراتيجية متوسطة أجل (من ٣-٥ سنوات على الأكثر) تتضمن البدء باعتماد وتبني معيار المحاسبة الدولي للإبلاغ المالي وفق الأساس النقدي.

دراسة الضبيبي (٢٠٠٩) بعنوان " **بيوت الأعمال اليمنية تفتقر للمعايير المحاسبية والمراجعة**".

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على عدم التزام الكثير من بيوت المال في اليمن بالمعايير المحاسبية، مما يؤدي إلى الوقوع في العديد من الأخطاء التي من شأنها إضعاف موثوقية أو مصداقية أي معاملة متعلقة أو صادرة منه.

وبينت الدراسة أن البنك المركزي في اليمن هو من أكثر الجهات الملتزمة بالمعايير المحاسبية، بينما تفتقر الكثير من البنوك الأخرى لنظام وأنظمة تساعدها على تطبيق المعايير والالتزام بها.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بفرض الرقابة على الأنظمة المحاسبية للبنوك للتأكد من التزامها بالشروط والمعايير المحاسبية.

دراسة الشامي(٢٠٠٩) بعنوان " **أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية** ".

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية العاملة في اليمن. من خلال قياس اثر الخصائص الأساسية ومكوناتها كخاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية، وخاصية الإفادة، وخاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن. ومن خلال قياس أثر الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية ومكوناتها كخاصية الاتساق (الثبات) وخاصية القابلية للمقارنة على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن .

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد قام الباحث بتصميم استبانه استهدف من خلالها المديرين الماليين والمدققين الداخليين والمحاسبين ، حيث تم توزيع (٧٠) استبانه على عينة الدراسة وتم استرجاع (٦٣) منها ، وبنسبه (٩٠%) وقد خضعت جميعها للتحليل. وقد تمَّ استخدام الأساليب الإحصائية الوصفيَّة واختبار[One Sample T- Test] لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وكانت أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة إلى أن هنالك تأثيراً عالياً للخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية حيث بلغت نسبه التأثير (٨٣%). كما أظهرت النتائج أن الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية تؤثر على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن وبنسبه تأثير عالية بلغت (٨٥%). وكانت أهم توصيات هذه الدراسة إلى ضرورة قيام البنوك التجارية العاملة في اليمن بزيادة الاهتمام باستخدام المعلومات ذات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. ضرورة تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن هذه البنوك. كما يوصي الباحث بضرورة قيام البنك المركزي بعقد المؤتمرات والدورات العلمية لتثقيف وزيادة وعي العاملين في البنوك التجارية بأهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية.

دراسة الطيري (٢٠٠٩) بعنوان " **التطورات في القطاع النقدي والمصرفي في اليمن خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ والتأثيرات المحتملة والمتوقعة للأزمة المالية العالمية".**

هدفت الدراسة إلى الحديث عن استقرار القطاع المالي والمصرفي في الفترة بين "٢٠٠٦-٢٠٠٨"، وبينت أنه ونتيجة للأزمة المالية فمن الطبيعي أن يتأثر القطاع المالي في اليمن كما في غيره من دول العالم، إلا أن هناك استرتيجيات يمكن اتباعها للتخفيف من هذا الأثر ولتجنب القدر الأكبر من العقبات منها مواظبة الالتزام بالمعايير المحاسبية والأنظمة ذات العلاقة بالقطاع المالي.

كما بينت الدراسة أن استقرار البنك المركزي في اليمن واستقلاليته كان لها الدور الأكبر في نجاحه وفي مصداقية وشفافية البيانات المالية الصادرة منه، وأشارت أيضاً إلى أن استقرار واستقلال القطاع المالي والمصرفي يؤثر على الوضع الاقتصادي في الدول بشكل إيجابي.

وخلصت الدراسة ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية وذلك بالعمل على تنميتها وتطويرها وتوفير جو مناسب من العمل لها، مما ينعكس على كفاءة العمل وعلى الالتزام الذاتي بالأنظمة والمعايير المحاسبية.

دراسة حسين(٢٠٠٩) بعنوان " **تكنولوجيا المعلومات وآثارها في زيادة جودة الأداء المحاسبي والرقابي في المؤسسات المالية اليمنية**".

هدفت الدراسة إلى بيان دور تكنولوجيا المعلومات على تطوير الأداء المحاسبي والرقابي في المؤسسات المالية في اليمن بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، وأثر ذلك صحة النظم المحاسبية ومصداقية البيانات المالية. حيث أن تكنولوجيا المعلومات تهتم بأمرين هما: تقديم وإضافة قيمة للأنظمة المحاسبية والرقابية للمؤسسات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

كما بينت الدراسة أن تطبيق تكنولوجيا المعلومات يساهم في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات المالية، و يساهم استخدام الحاسبات الآلية في تطوير نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسات المالية.

وأوصت الدراسة بضرورة إعطاء المؤسسات المالية اهتمام خاص بالجوانب التي تعاني قصوراً نسبياً في مستويات الأداء المحاسبي والرقابي، و بضرورة العمل علي رفع مستويات الأداء المحاسبي والرقابي في المؤسسات المالية لتتناسب مع أهميتها المرتفعة نسبياً، كما أوصت بضرورة الاهتمام بنظم الرقابة الداخلية وتطويرها لضمان أمن وسلامة البيانات والمعلومات، لما لذلك من اثر

كبير علي فعالية نظم المعلومات المحاسبية، إضافة إلى ضرورة سد جميع نواحي القصور في الأداء المحاسبي والرقابي لرفع كفاءة الأداء الكلي للمؤسسات المالية، وإلى ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تطوير الأداء المحاسبي والرقابي لخدمة الأغراض المختلفة.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Basel Committee, 1989) بعنوان "**Risks in computer and telecommunication systems**".

هدفت إلى بيان أحد أشكال القصور التي قد تعاني منها النظم المحاسبية في البنوك والتي تتعلق بتعطل الحاسوب. حيث أن تعطل شبكة الحاسوب من شأنها التأثير على الكثير من العمليات التي يحتاج إليها البنك واليت تؤثر بشكل مباشر على البيانات المالية فيه، إذ أن تعطل الحاسوب قد يؤدي إلى: الكشف غير الصحيح عن المعلومات والبيانات المالية، وإلى أخطاء في المحاسبة، كم قد تسهل عملية الاحتيال على العملاء، و يمكن أن تعمل على توقف العمل بسبب خلل النظام، إضافة إلى عدم فعالية تخطيط الأنظمة المحاسبية.

وبيّنت الدراسة أن هناك مسؤولية كبيرة تقع على قسم الإدارة والإشراف في البنوك، حيث أن على هذه الأقسام الحرص على متابعة الأنظمة المحاسبية ووضع خطط احتياطية من أجل المعالجة الوقائية ومن أجل القدرة على تجاوز أي مشكلة قد تواجه أنظمة المحاسبة بسبب تعطل الحاسوب. كما ينبغي أيضا الحرص على متابعة عملية تدقيق الحسابات والكشوفات البنكية لتجنب أي خطأ أو احتيال وبالتالي المحافظة على مصداقية البيانات وموثوقيتها.

دراسة (Lee & Chen, ١٩٩٢) بعنوان " **Schematic evaluation of internal accounting control system**".

هدفت الدراسة **إلى** إلقاء الضوء على أهمية وجود نظام داخلي لمراقبة وتقييم الحسابات في أي بنك، والحرص على مطابقة المعايير العالمية للتدقيق والمحاسبة، إذ إن المتابعة والتقييم المستمر لنظام المحاسبة يساعد على تجنب العديد من الأخطاء والقصور، مما يؤثر إيجابياً على مصداقية وموثوقية البيانات المالية الصادرة عن البنك.

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي وذلك بذكر عدد من الدراسات ذات الصلة، كما ذكرت أسماء بعض برامج وأنظمة المحاسبة التي تمّ العمل على تجربتها وتطبيقها في عدد من البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هذه الأنظمة نظام (EDP – expert system) والذي هدف إلى مساعدة المدققين في تقييم موثوقية ومصداقية الأنظمة المحاسبية.

وخلصت الدراسة إلى أنه ينبغي على البنوك اختيار النظام الذي يتوافق مع إمكاناتها واحتياجاتها وذلك من أجل تحقيق درجة عالية من الكفاءة والمصداقية ومن أجل تجنب القدر الأكبر من المخاطر والقصور.

دراسة (**Everett & Wilks, 1999**) بعنوان " **The world bank's genuine savings indicator : a useful measure of sustainability** ".

هدفت الدراسة إلى بيان أثر قصور النظم المحاسبية على موثوقية البيانات المالية في بريطانيا وانعكاس ذلك على ثبات البنك وتقديمه للتوفير المالي الحقيقي لعملائه، حيث أن التوفير الحقيقي يمثل مؤشر لنجاح أي بنك وكفاءة خدماته ومصداقية بياناته المالية، كما يعدّ مؤشرا لجودة الخدمات التي يقدمها البنك.

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي وذلك بجمع عدد من الدراسات ذات العلاقة بالموضوع، وطرحت الدراسة عددا من الأسئلة كإذا كان عامل التوفير الحقيقي يؤثر على ثبات الخدمات المالية التي يقدمها البنك وإذا كان يؤثر أيضا على عملية الاستثمار المالي في البنك؟

وخلصت الدراسة إلى كون عامل التوفير المالي يشكل نقطة تحول في مصداقية وثبات الخدمات والبيانات المالية التابعة للبنك كما ويؤثر أيضا على نجاح أو نقصان عملية الاستثمار، وهذا العامل يتأثر إلى حدّ كبير بالنظم المحاسبية ويضعف تأثيره نتيجة لقصور هذه النظم، وبالتالي يتوجب على البنوك الحرص على ثبات واستقرار وجودة النظم المحاسبية فيها تجنباً لأي خسائر.

دراسة (Lin, 2001) بعنوان " **A unified accounting information framework to modeling bank accounting systems**".

وهدفت الدراسة إلى الحديث عن واقع أنظمة البنوك والمحاسبة في مدينة تايوان. حيث تحرص البنوك في تايوان على استخدام التكنولوجيا وبخاصة أجهزة الحاسوب وشبكات الانترنت لغايات تناقل وتبادل المعلومات المالية اللازمة.

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي بعرض بعض الدراسات ذات العلاقة، كما وعزّزت الموضوع بعدد من الأشكال التوضيحية. وبيّنت الدراسة أن هناك جوانب لا بدّ من أن يراعيها كلّ بنك وأهمها السريّة والجودة، وهذه الجوانب تحتاج لكثير من الرقابة والتنظيم من قبل الإدارة.

دراسة (Hegarty, Gielen, & Barros, 2004) بعنوان " Implementation of international accounting and auditing standards "،

وهدفت الدراسة إلى الحديث عن أهمية تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق في تحقيق الثبات والمرونة لأنظمة المحاسبة والبيانات المالية في البنوك في سويسرا. حيث سعت الدراسة للكشف عن أهمّ الأسباب التي تحول دون تطبيق البنوك لهذه المعايير ومنها قلة المتابعة والإشراف من قبل الإدارة، وعدم وجود الوعي الكافي بأهمية وضرورة هذه المعايير.

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي وذلك بجمع عدد من الدراسات ذات العلاقة، وبيّنت الدراسة أن حرص الإدارة على توعية موظّفيها بهذه المعايير، وتوفيرها الجوّ المناسب لتطبيقها، وممارستها للإشراف المستمرّ هي كلها أمور تعمل على زيادة الاستقرار المالي في أي بنك كما وتعمل على تجنب الوقوع في الثغرات المحاسبية والقصور في الأنظمة المحاسبية، مما يؤدي إلى المحافظة على مصداقية وموثوقية البيانات المالية في البنوك.

دراسة (Gielen& Others, 2007) دراسة تحليلية " Turkey report of accounting and auditing standards and codes (ROSC) ".

هدفت الدراسة إلى الحديث عن اهتمام تركيا بعملية تقييم النظم المحاسبية في بنوكها، وذلك للتأكد من موافقتها وتقيدها بمعايير المحاسبة العالمية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن عملية المراقبة والتقييم للنظم المحاسبية في البنوك تحافظ على مصداقية البيانات وشفافيتها وموثوقيتها، كما وتجنب الإدارة الوقوع في أي مخالفات وتساعدها على معالجة أي قصور في أي جانب.

دراسة (Hassan & Suk Yu, 2007) بعنوان " Financial development and economic growth: new evidence from panel data".

هدفت الدراسة إلى الحديث عن أهمية اتباع الإجراءات اللازمة للتخفيف من أي قصور في أنظمة المحاسبة في البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لما لهذا القصور من تأثير على البيانات المالية الصادرة من هذه البنوك مما يؤثر سلباً على مصداقية هذه البيانات وموثوقيتها.

وركّزت الدراسة الحديث عن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطوّر المالي، وعن كونهما مترابطان مع بعضهما البعض إلى حدّ كبير، وبالتالي فإن تراجع أحدهما يؤدي إلى تراجع الآخر. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي وذلك بذكر عدد من الدراسات ذات العلاقة بالموضوع والتي استخدمت الأسلوب التطبيقي والنظري لإثبات مدى تأثر الجانب المالي بالجانب الاقتصادي وبالعكس.

وخلصت الدراسة إلى أن وجود خلل أو قصور ما في أنظمة المحاسبة يعد من أهم الأسباب المؤدية إلى تراجع النظام المالي وبالتالي ضعف النظام الاقتصادي، ومن هنا تتضح أهمية متابعة الأنظمة المالية والإشراف عليها بشكل مستمرّ.

دراسة (Angel, Haber, Musacchio, 2008) بعنوان " Bank accounting standards in mexico. a layman's guide to changes 10 years after the 1995 bank crisis".

هدفت الدراسة إلى المقارنة بين واقع أنظمة المحاسبة في البنوك في المسكيك بين عامي (١٩٩٥) و (٢٠٠٥)، وخصصت الدراسة الحديث عن أثر الأزمة المالية التي واجهت القطاع المالي عام ١٩٩٥، حيث ذكرت أن البنوك المكسيكية لم تكن ملتزمة بمعايير المحاسبة الدولية إلا أنهت وبعد

الأزمـة الماليـة عملـت علـى إعـادة صـياغة المصـطلحات والأنظمـة المحاسـبية لتتوافـق ومعـايير المحاسـبة العالميـة، ممـا أدى إلـى تغيـر الأداء المـالي للبنـوك نحـو الأفضـل كمـا أصـبحت بنـوك المكسيك بعد عشر سنوات من هذه الأزمة إحدى البنوك العالمية وذلك بسبب اتباعها والتزامها بمعايير المحاسبة. أظهرت الدراسة أهمية التزام البنوك بشكل عام بهذه المعايير وذلك من أجل الوصول إلى نظام أكثر جودة وأداء مالي متميّز.

دراسـة (Wellink, 2008) بعنـوان " **The importance of banking supervision in financial stability**".

حيث هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الإشراف الإداري في البنوك في ثبات الأوضاع المالية فيها واستقرارها. ووضّحت الدراسة أنّ الثغرات والقصور المالي في النظم المحاسبية في هولندا قد ظهرت بشكل أكبر وأوضح بعد الأزمة المالية، كما بيّنت أن من أهمّ أسباب هذا القصور هو مخالفة البنوك للمعايير والمبادئ المالية الأساسية. حيث أن مخالفة النظم المحاسبية للمعايير الدولية والعالمية من شأنه إحداث خلل وقصور في البيانات المالية مما ينعكس على استقرار ومصداقية هذه البيانات.

وكما بيّنت الدراسة فإن الإشراف الدائم من قبل الإدارة للنظم المحاسبية وللمعاملات والبيانات المالية يساعد في مواجهة هذه الثغرات والقضاء عليها، إضافة إلى ضرورة تحديد المعايير اللازم اتباعها للموظفين وربط أهداف البنك بعملية المراقبة والإشراف وعدم فصلهما عن بعضهما البعض. خلصت الدراسة إلى أن السبيل لتجنب التعرض للقصور والثغرات المالية هو الالتزام منذ البداية بالمعايير المتّفق عليها، ومن هنا تتضح أهمية الإشراف.

دراسة (Day, 2008) بعنوان " **Selecting an accounting system**".

هدفت إلى الحديث عن الدور الذي يلعبه نظام المحاسبة المختار في جودة البيانات والمعاملات المالية التابعة للبنك وبالتالي أثر ذلك على الأداء المالي لهذا البنك.

وبيّنت الدراسة أن هناك عدة أنواع من الأنظمة المحاسبية منها النظام العادي والنظام المحوسب، حيث أنه يتوجب على كلّ بنك اختيار النظام الذي يتوافق مع احتياجاته ومع استجابة الموظفين له ولاستخدامه والتعامل معه.

وخلصت الدراسة إلى أن اختيار نظام المحاسبة الملائم يعدّ خطوة ضرورية في تجنّب الوقوع في الثغرات والمشاكل المالية.

دراسة (Goaied & Sassi, 2010) بعنوان " **Financial development and economic growth in the MENA region: What about islamic banking development** ".

هدفت الدراسة إلى تقييم العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وذلك عن طريق جمع عدد كافي من البيانات المالية من عدد من دول الشرق الأوسط وإجراء بعض الدراسات عليها.

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي وذلك بذكر عدد من الدراسات التي تناولت الحديث عن المتغيرات المالية، والعوامل المؤثرة في النمو المالي وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

وقد وجدت الدراسة أن العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي ليست منسجمة وليست إيجابية في العديد من الدول وخاصة في دول إفريقيا، وقد يعود هذا إلى طبيعة الأنظمة المحاسبية المستخدمة في بنوك تلك الدول، حيث أن البنوك في أي دولة هي ما يمثل النظام المالي، وبالتالي

فإن للأنظمة المحاسبية المستخدمة فيها تأثيراً مهماً على النمو الاقتصادي، كما أن أي خلل أو قصور سيؤثر سلبيا على النظام المالي وعلى النمو الاقتصادي، ومن أمثلة هذا القصور أو مسبباته هو عدم تمتع نظام المحاسبة بالاستقرار أو الثبات والمصداقية.

كما وأشارت الدراسة إلى البنوك الإسلامية وإلى كفاءة الأنظمة المحاسبية المتعمدة فيها، لأنها أنظمة تتمتع بالثبات والمصداقية ولا تسعى نحو استغلال العميل بالربا والمضاعفات المالية.

ما تميزت به الدراسة عن الدراسات السابقة:

تميزت الدراسة الحالية بالحديث عن الأنظمة المحاسبية في البنوك التجارية بشكل عام وتركيز الحديث عن النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية بشكل خاص، وذلك بذكر العوامل التي تعتمد عليها دقة النظم المحاسبية، وأثر صحة النظم المحاسبية على البيانات المالية، كما ركزت الدراسة الحديث عن مظاهر قصور النظم المحاسبية في دولة اليمن وأسباب هذا القصور وكيفية العمل على معالجتها، كما اشتملت الدراسة على آراء ثلاثة فئات يعملون في مواقع مختلفة في البنوك، وهم: المديرون الماليون، ومدققو البيانات الداخليون، ومدققو البيانات الخارجيون.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

٣-١ منـهج الدراسة

٣-٢ مجتمع الدراسة

٣-٣ عيـنة الدراسة

٣- ٤ أداة الدراسـة

٣-٥ صدق وثبات أداة الدراسة

٣- ٦ المعالجة الإحصائية المستخدمة

٣-١ منهج الدراسة

استخدم الباحث لإغراض استكمال هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المرتكز على الدراسة الميدانية للحصول على البيانات من مصادرها الرئيسية واختبار صحة الفرضيات والإجابة على تساؤلاتها بهدف التعرف على أثر مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك، من خلال الاعتماد على استبانة تم تصميمها وفقا للخطوات العلمية المتعارف عليها.

٣-٢ مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من معدي البيانات المالية المنشورة الصادرة عن جميع البنوك التجارية اليمنية وهم المديرون الماليون وتوابعهم وممن يتولون الإفصاح عن هذه البيانات وهم فئة مدققين الحسابات الخارجيين وتوابعهم والمدققين الداخليين وتوابعهم.

٣-٣ عينة الدراسة :

تم اعتماد عينة تتكون من (١٥٠) فرداً من مجتمع الدراسة، تم توزيع الاستبانات عليهم وقد بلغت عدد الاستبانات المستردة (١٣٠) استبانة بنسبة (٨٦,٦٦%)، وتم استبعاد ما مجمله (١٤) استبانة لعدم كفاءتها لإجراءات التحليل الإحصائي وبهذا يصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (١١٦).

جدول (٣ . ١): وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
١	**المسمى الوظيفي**	مدير مالي	٣٧	٣١,٩
		مدقق حسابات داخلي	٤١	٣٥,٣
		مدقق حسابات خارجي	٣٨	٣٢,٨
٢	**المؤهل العلمي**	بكالوريوس	٩٣	٨٠,٢
		دبلوم عالي	٩	٧,٨
		ماجستير	١٢	١٠,٣
		دكتوراه	٢	١,٧
٣	**التخصص**	محاسبة	٦٨	٥٨,٦
		إدارة أعمال	٢١	١٨,١
		علوم مالية ومصرفية	١٥	١٢,٩
		اقتصاد	٦	٥,٢
		أخرى	٦	٥,٢
٤	**الخبرة**	أقل من ٥ سنوات	٥٢	٤٤,٨
		من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات	٤٩	٤٢,٢
		من ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة	٧	٦,٠
		١٥ سنة وأكثر	٨	٧,٠
٥	**شهادات مهنية متخصصة**	CPA	٣	٢,٦
		CIA	٣	٢,٦
		CMA	٦	٥,٢
		لايحملون شهادات مهنية	١٠٤	٨٩,٧
٦	**تنفيذ المهمات الوظيفية ضمن النظام**	يدوي بالكامل	١٣	١١,٢
		الكتروني	٤٠	٣٤,٥
		مختلط	٦٣	٥٤,٣

يبين الجدول (٣-١) نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات الديمغرافية للمستجيبين من أفراد عينة الدراسة. إذ يتبين أن ما نسبته (٣٥,٣%) من عينة الدراسة هم من مدققي الحسابات الداخليين، وأن (٣٢,٨%) هم من مدققي الحسابات الخارجيين والباقي مديرون ماليون. كما أن ما نسبته (٨٠,٢%) هم من حملة البكالوريوس، وأن (١٠,٣%) هم من حملة الماجستير، وان (٧,٨%) هم من حملة دبلوم عالي والباقي من حملة الدكتوراة.

ومن حيث التخصص أظهرت النتائج أن ما نسبته (٥٨,٦%) هم تخصص المحاسبة، وأن (١٨,١%) هم من تخصص إدارة أعمال، وأن ما نسبته (١٢. ٩%)هم تخصص علوم مالية ومصرفية، وأن ما نسبته (٥,٢%)هم تخصص اقتصاد، والباقي من تخصصات أخرى.

ومن حيث الخبرة إن ما نسبته (٤٤,٨%) كانت خبرتهم أقل من٥ سنوات، وأن (٤٢,٢%) تتراوح خبرتهم من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات، وأن ما نسبته (٦%) تتراوح خبرتهم ما بين من ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة، والباقي كانت خبرتهم ١٥ سنة وأكثر.

كما أن ما نسبته (٢,٦%) من عينة الدراسة يحملون شهادة CPA و CIA وأن (٥,٢%) يحملون شهادة CMA والباقي لا يحملون شهادات مهنية.

وبخصوص الآلية التي يستخدمها أفراد العينة في القيام بمهامهم الوظيفية يتبين أن ما نسبته (١١,٢%) يقومون بتنفيذ مهامهم الوظيفية بشكل يدوي، وأن (٣٤,٥%) ينفذون مهامهم الوظيفية إلكترونياً، أما الباقي فيدمجون في تنفيذ مهامهم.

ولدى تفحص النتائج المشار إليها أعلاه بخصوص الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة يمكن الاستنتاج بأن تلك النتائج في مجملها توفر مؤشراً يمكن الاعتماد عليه بشأن أهلية أفراد العينة للإجابة على الأسئلة المطروحة في الاستبانة ومن ثم الاعتماد على إجاباتهم أساساً لاستخلاص النتائج المستهدفة من الدراسة.

٣- ٤ أداة الدراسة:

من اجل تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانه وزعت على عينة الدراسة بفئاتها الثلاث(مدققو الحسابات الخارجيون ومدققو الحسابات الداخليون والمديرون الماليون وقد قسمت الاستبانة إلى قسمين رئيسين:

القسم الأول: تضمن معلومات عامة تتعلق بالخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.

القسم الثاني: تضمن أسئلة الاستبانة لقياس أثر مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك، وقد غطت هذه الأسئلة أربعة محاور رئيسة قسم كل محور منها إلى فقرات.

خصص منها (٥) فقرات للمجموعة المستندية المناسبة لتوثيق المعلومات المالية و(٥) فقرات للمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات المالية(٥) فقرات لمجموعة التقارير الداخلية والخارجية و(٧) فقرات لاستكشاف مدى اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية والتي تمكن مستخدمها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

٣-٥ صدق وثبات أداة الدراسة

تم التحقق من الصدق الأولي لأداة الدراسة وهي الاستبانة وذلك من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين والمتخصصين في مجالات المحاسبة، والتدقيق، والبنوك للأخذ بملاحظاتهم في بناء المقياس.

ومن أجل التأكد من أن الاستبانة تقيس العوامل المراد قياسها، والتثبت من صدقها، قام الباحث بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب معامل

كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha). وذلك لأن اختبار كرونباخ ألفا يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، إضافة لذلك فإن معامل Alpha يعطي تقديراً للثبات. وللتحقق من ثبات أداة الدراسة لهذا الاختبار، طبقت معادلة Cronbach Alpha على درجات أفراد عينة الثبات. وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة Alpha لكن من الناحية التطبيقية يعد (Alpha ≥ 0.60) مقبولة في البحوث المتعلقة بالعلوم الإدارية والإنسانية (Sekaran, 2003, p117). انظر الجدول (٣ . ٢).

الجدول (٣ . ٢)

معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (كرونباخ ألفا)

الرقم	البعد	قيمة (α) ألفا
1	المجموعة المستندية المناسبة لتوثيق العمليات المالية.	٨٧,٢
2	المجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات	٨٩,٧
٣	مجموعة التقارير الداخلية والخارجية	٩١,٥
4	موثوقية القوائم المالية المنشورة	٨٠,٧
٥	الفقرات جميعها كوحدة واحدة	٨٧,٣

وتدل معاملات الثبات هذه على تمتع الأداة بصورة عامة بمعامل ثبات عالٍ على قدرة الأداة على تحقيق أغراض الدراسة. إذ يتضح من الجدول (٣-٣) أن أعلى معامل ثبات لأبعاد الاستبانة لمجموعة التقارير الداخلية والخارجية بلغ (٩١,٥) يليه المجموعة المستندية المناسبة لتوثيق

المعلومات المالية بقيمة (٨٩,٧). فيما يلاحظ أن أدني قيمة للثبات كانت لبعد موثوقية القوائم المالية المنشورة بقيمة (٨٠,٧). وهو ما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الاستبانة نتيجة تطبيقها.

٣-٦ المعالجة الإحصائية المستخدمة:

بغية الوصول إلى مؤشرات معتمدة، تدعم أهداف الدراسة، وفرضياتها فقد تم عرض البيانات، وتبويبها، وجدولتها ليسهل التعامل معها بواسطة الكمبيوتر، إذ جرى معالجة البيانات لغرض اختبار فرضيات الدراسة وأنموذجها حيث تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الاستبانة والحصول على مخرجات لجميع أسئلة الاستبانة لمعرفة مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة المختلفة إذ تم استخدام كلاً من الأدوات والأساليب الإحصائية التالية:

- معامل Cronbach Alpha للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة ومعرفة الأهمية النسبية.
- اختبار (t) للعينة الواحدة من أجل اختبار فرضيات الدراسة الأربع الأولى.
- تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للكشف عن الفروق في اجابات أفراد عينة الدراسة من أجل اختبار الفرضية الخامسة.
- اختبار (Tukey) للمقارنات البعدية، وذلك لإيجاد مصدر الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة.

الفصل الرابع

تحليل البيانات الإحصائية واختبار الفرضيات

٤-١ النتائج التي تتعلق بالسؤال الأول والفرضية الأولى.

٤-٢ النتائج التي تتعلق بالسؤال الثاني والفرضية الثانية.

٤-٣ النتائج التي تتعلق بالسؤال الثالث والفرضية الثالثة.

٤- ٤ النتائج التي تتعلق بالسؤال الرابع والفرضية الرابعة.

٤- ٥ النتائج التي تتعلق بالسؤال الخامس والفرضية الخامسة.

من أجل استخلاص نتائج الدراسة واقتراح التوصيات التي ستبنى عليها أخضع الباحث المعلومات التي وفرتها الاستبانة الموزعة على عينة الدراسة للتحليل الإحصائي الوصفي باستخدام كل من مقياس المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري. الاول باعتباره مقياساً للوزن النسبي البنود المشمولة في أسئلة الاستبانة، والثاني باعتباره مؤشراً عن مدى الاتساق أو الاختلاف القائم بين آراء أو وجهات نظر الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة حول تلك البنود، كذلك وفي هذا السياق تم تصنيف الأوزان النسبية للأوساط الحسابية الممثلة لمستوى توفر المقومات أو الشروط اللازمة لتحقيق فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية، وفق المقياس الترتيبي التالي:

من ٤,٥ – ٥	مرتفع جداً
من ٣,٥ – أقل من ٤,٥	مرتفع
من ٣ – أقل من ٣,٥	متوسط
من ٢ – أقل من ٣	منخفض
أقل من ٢	منخفض جداً

ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة ذات العلاقة بأسئلتها، استخدم الباحث ثلاثة أنواع من الاختبارات هي:

- اختبار (t) للعينة الواحدة للفرضيات الصفرية الأربع الأولى.
- اختبار التباين الأحادي (ANOVA) للفرضية الصفرية الخامسة.
- اختبار (Tukey) للفروقات البعدية.

٤-١ النتائج التي تتعلق بالسؤال الأول وبالفرضية الأولى Ho1 والتي تنص على: " لا تتوفر في البنك المجموعة المستندية المناسبة لتوثيق العمليات المالية".

للإجابة على هذا السؤال تم إخضاع المعلومات التي وفرتها الاستبانة للتحليل الإحصائي وكانت النتائج الموضحة في الجدول رقم (٤ – ١) أدناه.

الجدول (٤ . ١)

آراء عينة الدراسة بشأن المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق العمليات المالية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى التوفر
1	تتوفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق ودائع ومسحوبات العملاء	٤,٢٥	٠,٦٧	1	مرتفع
2	تتوفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق عمليات الدائرة التجارية(الاعتمادات) والكفالات والكمبيالات.	٤,١٣	٠.٧٢	3	مرتفع
3	تتوفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق القروض والتسهيلات المقدمة للعملاء.	٤,١٨	٠.٨٠	2	مرتفع
4	تتوفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق المعاملات مع البنك المركزي	٤,١٠	٠,٧٨	4	مرتفع
5	تتوفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق عمليات المقاصة مع البنك والبنوك الأخرى	٤,٠٩	٠.٨١	5	مرتفع
	المجموعة جميعها كوحدة واحدة.	٤,١٥	٠,٧٦		مرتفع

تشير المعلومات الموضحة في الجدول أعلاه إلى ما يلي:

١ - ترى عينة الدراسة بأن المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق العمليات المالية جميعها كوحدة واحدة تتوفر في البنوك التجارية اليمنية بمستوى مرتفع ومتوسط حسابي قدره (٤,١٥).

٢ -كما أن المكونات الفرعية لتلك المجموعة فرادى تتوفر هي الأخرى بمستوى مرتفع ولكن مع تفاوت بسيط في أوساطها الحسابية يتراوح بين ٤,٠٩ – ٤,٢٥ إذ احتلت المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق ودائع ومسحوبات العملاء المرتبة الأولى، في حين جاءت المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق عمليات المقاصة مع البنك والبنوك الأخرى في المرتبة الأخيرة.

والنتيجة أعلاه يمكن اعتبارها مؤشراً ايجابياً على اهتمام إدارات تلك البنوك تجاه توثيق ودائع ومسحوبات العملاء باعتبارها النشاط الأهم في ممارساتها المهنية.

٣ -أما الانخفاض النسبي للإنحرافات المعيارية سواء بالنسبة للمجموعة جميعها كوحدة واحدة أو لمكوناتها كل على حدة، فيمكن اعتباره دليلاً على أن أفراد عينة الدراسة يتفقون في وجهات نظرهم حيال الأسئلة المطروحة عليهم في هذا المحور من محاور الدراسة.

وبقصد اختبار الفرضية الأولى Ho1، استخدم الباحث اختبار (t) للعينة الواحدة بمستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ووفق قاعدة القرار التالية:

١ -ترفض الفرضية الصفرية Ho1 وتقبل الفرضية البديلة Ha1 إذا كانت (t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية أو إذا كانت: ($\alpha \leq 0.05$)

٢ -تقبل الفرضية الصفرية Ho1 وترفض الفرضية البديلة Ha1 إذا كانت (t) المحسوبة أصغر من (t) الجدولية أو إذا كانت: ($\alpha > 0.05$)

ولدى إخضاع المعلومات الخاصة بتلك الفرضية للتحليل الاحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي (٤-٢).

الجدول رقم (٤-٢)

اختبار الفرضية الأولى Ho1 بموجب اختبار (t) للعينة الواحدة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى الدلالة (sig)
توفر المجموعة المستندية المناسبة لتوثيق العمليات المالية في البنك	٤,١٥	٠,٥٦	٣٠,٠١	٠,٦٧٤	٠,٠٠٠
	٢,٦	-			

بملاحظة بيانات الجدول (٤ – ٢) أعلاه وحيث أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية كما أن دلالة الاختبار (sig) = 0.000 < 0.05 ، إذن يتوجب رفض الفرضية الصفرية Ho1 وقبول الفرضية البديلة Ha1 وبما يعني أن البنوك التجارية اليمنية تمتلك المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق عملياتها المالية، وتؤكد نتيجة هذا الاختبار النتائج التي سبق وأن كشف عنها التحليل الإحصائي الوصفي في الجدول رقم (٤-١).

٤-٢ النتائج التي تتعلق بالسؤال الثاني وبالفرضية الثانية والتي تنص على: " لا يتوفر في البنك دليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات المالية ".

للإجابة على هذا السؤال تم إخضاع المعلومات التي وفرتها الاستبانة للتحليل الإحصائي وكانت النتائج الموضحة في الجدول رقم (٤ - ٣) أدناه.

الجدول(٤-٣)

آراء عينة الدراسة بشأن دليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات المالية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى التوفر
1	يتوفر في البنك دليل الحسابات المناسب لتبويب أو تصنيف العمليات المالية التي ينفذها البنك.	٣,٩٨	٠.٧٤	1	مرتفع
2	يتوفر في البنك يومية عامة مع مجموعة مناسبة من اليوميات المساعدة	٣,٩٥	٠.٧٩	3	مرتفع
3	يتوفر في البنك أستاذ عام مع مجموعة مناسبة من دفاتر الأستاذ المساعد	٣,٩٦	٠.٧٩	2	مرتفع
4	تتوفر في البنك مجموعة مناسبة من الدفاتر الإحصائية والتحليلية التي تخدم أغراض الإدارة في الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات.	٣,٨٠	٠.٨٤	5	مرتفع
5	يتوفر في البنك نظام فعال للرقابة الداخلية لضبط الدورتين المستندية والمحاسبية.	٣,٩٣	٠.٨٣	4	مرتفع
	المجموعة جميعها كوحدة واحدة.	٣,٩٢	٠,٨٠		مرتفع

تشير المعلومات الموضحة في الجدول أعلاه إلى ما يلي:

١.ترى عينة الدراسة بأن مجموعة دليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات المالية كوحدة واحدة تتوفر في البنوك التجارية اليمنية بمستوى مرتفع ومتوسط حسابي قدره (٣,٩٢).

٢. كما أن المكونات الفرعية لتلك المجموعة فرادى تتوفر هي الأخرى بمستوى مرتفع ولكن مع تفاوت بسيط في أوساطها الحسابية يتراوح بين ٣,٨٠ – ٣,٩٨ إذ احتل دليل الحسابات المناسب لتبويب أو تصنيف العمليات المالية التي ينفذها البنك المرتبة الأولى، في حين جاءت الدفاتر الإحصائية والتحليلية التي تخدم أغراض الإدارة في الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات في المرتبة الأخيرة.

والنتيجة أعلاه يمكن اعتبارها مؤشراً ايجابياً على اهتمام إدارات تلك البنوك بدليل الحسابات المناسب لتبويب أو تصنيف العمليات المالية.

٣.أما الانخفاض النسبي للإنحرافات المعيارية سواء بالنسبة للمجموعة جميعها كوحدة واحدة أو لمكوناتها كل على حدة، فيمكن اعتباره دليلاً على أن أفراد عينة الدراسة يتفقون في وجهات نظرهم حيال الأسئلة المطروحة عليهم في هذا المحور من محاور الدراسة.

وبقصد اختبار الفرضية الثانية Ho2، استخدم الباحث اختبار (t) للعينة الواحدة بمستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) فكانت النتائج الموضحة في الجدول التالي (٤-٤).

الجدول رقم (٤-٤)

اختبار الفرضية الثانية Ho2 بموجب اختبار (t) للعينة الواحدة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى الدلالة(sig)
توفر دليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات المالية في البنك	٣,٩٣	٠,٦٠	٢٣,٩١	٠,٦٧٤	٠,٠٠٠
	٢,٦	-			

بملاحظة بيانات الجدول (٤ – ٤) أعلاه وحيث أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية كما أن دلالة الاختبار (sig) = (0.000 > 0.05) ، إذن يتوجب رفض الفرضية الصفرية Ho2 وقبول الفرضية البديلة Ha2 وبما يعني أن البنوك التجارية اليمنية تمتلك دليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب عملياتها المالية، وتؤكد نتيجة هذا الاختبار النتائج التي سبق وأن كشف عنها التحليل الإحصائي الوصفي في الجدول رقم (٤-٣).

٤-٣ النتائج التي تتعلق بالسؤال الثالث وبالفرضية الثالثة Ho3 والتي تنص على:

" لا يصدر البنك مجموعة التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين".

للإجابة على هذا السؤال تم إخضاع المعلومات التي وفرتها الاستبانة للتحليل الإحصائي وكانت النتائج الموضحة في الجدول رقم (٤ – ٥) أدناه.

الجدول(٤ – ٥)

آراء عينة الدراسة بشأن اصدرا البنك مجموعة التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى التوفر
1	يعد البنك موازين مراجعة دورية مناسبة يومية وشهرين ونصف سنوية وسنوية.	٣,٩٣	٠.٨٥	3	مرتفع
2	يعد البنك تقارير مرحلية، ربعية، ونصف سنوية.	٣,٩٢	٠.٨٨	4	مرتفع
3	يعد البنك القوائم المالية الختامية في نهاية كل عام.	٤,١٨	٠.٧٧	1	مرتفع
4	يعد البنك تقارير إدارية دورية داخلية لأغراض الإدارة في الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات.	٣,٩٤	٠.٨٨	2	مرتفع
5	يعد البنك موازنة تخطيطية شاملة وموازنات تشغيلية فرعية.	٣,٧٤	٠.٩٢	5	مرتفع
	المجموعة جميعها كوحدة واحدة.	٣,٩٤	٠,٨٦		مرتفع

تشير المعلومات الموضحة في الجدول أعلاه إلى ما يلي:

١ -ترى عينة الدراسة بأن مجموعة التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين جميعها كوحدة واحدة تتوفر في البنوك التجارية اليمنية بمستوى مرتفع ومتوسط حسابي قدره (٣,٩٤).

٢ -كما أن المكونات الفرعية لتلك المجموعة فرادى تتوفر أغلبها بمستوى مرتفع ولكن مع تفاوت بسيط في أوساطها الحسابية يتراوح بين ٣,٧٤ – ٤,١٨ إذ احتلت القوائم المالية الختامية في نهاية كل عام والتي يعدها البنك المرتبة الأولى، في حين جاءت المجموعة موازنة تخطيطية شاملة وموازنات تشغيلية فرعية التي يعدها في المرتبة الأخيرة وبمستوى مرتفع.

والنتيجة أعلاه يمكن اعتبارها مؤشراً ايجابياً على اهتمام إدارات تلك البنوك بالتقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم تخدم الإدارة والمستخدمين الخارجيين .

٣ -أما الانخفاض النسبي للإنحرافات المعيارية سواء بالنسبة للمجموعة جميعها كوحدة واحدة أو لمكوناتها كل على حدة، فيمكن اعتباره دليلاً على أن أفراد عينة الدراسة يتفقون في وجهات نظرهم حيال الأسئلة المطروحة عليهم في هذا المحور من محاور الدراسة.

وبقصد اختبار الفرضية الثالثة Ho3، استخدم الباحث اختبار (t) للعينة الواحدة بمستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) فكانت النتائج الموضحة في الجدول التالي (٤-٦).

الجدول رقم (٤ – ٦)

اختبار الفرضية الثالثة Ho3 بموجب اختبار (t) للعينة الواحدة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى الدلالة(sig)
إصدار البنك مجموعة التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين	٣,٩٥	٠,٦٣	٢٣,٢٠	٠,٦٧٤	٠.٠٠٠
	٢,٦	-			

بملاحظة بيانات الجدول (٤ – ٦) أعلاه وحيث أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية كما أن دلالة الاختبار (sig) = (0.000 > 0.05)، إذن يتوجب رفض الفرضية الصفرية Ho3 وقبول الفرضية البديلة Ha3 وبما يعني أن البنوك التجارية اليمنية تصدر مجموعة التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين، وتؤكد نتيجة هذا الاختبار النتائج التي سبق وأن كشف عنها التحليل الإحصائي الوصفي في الجدول رقم (٤ – ٥).

٤-٤ النتائج التي تتعلق بالسؤال الرابع وبالفرضية الرابعة والتي تنص على: " لا تتسم القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات".

للإجابة على هذا السؤال تم إخضاع المعلومات التي وفرتها الاستبانة للتحليل الإحصائي وكانت النتائج الموضحة في الجدول رقم (٤ – ٧) أدناه.

جدول(٤ – ٧)

آراء عينة الدراسة بشأن اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى التوفر
1	تعد القوائم المنشورة للبنك وفقاً لقواعد الاعتراف والقياس والإفصاح المنصوص عليها في المعايير الدولية للتقارير المالية.	٣,٤٨	٠.٨٣	4	متوسط
2	تدقق القوائم المالية المنشورة للبنك وفقاً للقواعد المنصوص عليها في معايير التدقيق الدولية.	٣,٤٤	٠.٨٣	7	متوسط
3	يراعى في إعداد القوائم المالية المنشورة للبنوك التشريعات الحكومية.	٣,٤٥	٠.٨٥	6	متوسط
4	يراعى في إعداد القوائم المالية المنشورة التشريعات الصادرة عن البنك المركزي	٣,٥٧	٠.٨٠	1	متوسط
5	تصدر القوائم المالية المنشورة ضمن المهلة الزمنية المحددة بموجب القواعد القانونية وهي (سنة).	٣,٥٣	٠.٨٦	2	متوسط
6	تفصح القوائم المالية المنشورة للبنك عن المعلومات اللازمة لتقييم الأداء الحالي للبنك.	٣,٤٨	٠.٨٣	4	متوسط
7	تعرض القوائم المالية المنشورة للبنك معلومات يمكن لمستخدميها الاعتماد عليها في توقيع الأداء المستقبلي للبنك.	٣,٥١	٠.٨١	3	متوسط
	المجموعة جميعها كوحدة واحدة.	٣,٥٠	٠,٨٣		متوسط

تشير المعلومات الموضحة في الجدول أعلاه إلى ما يلي:

١. ترى عينة الدراسة بأن القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنوك التجارية اليمنية جميعها كوحدة واحدة تتسم بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات بمستوى متوسط ومتوسط حسابي قدره (٣,٥٠).

٢.كما أن المكونات الفرعية لتلك المجموعة فرادى تتوفر هي الأخرى بمستوى متوسط ولكن مع تفاوت بسيط في أوساطها الحسابية يتراوح بين ٣,٤٤ –٣,٥٧ إذ احتلت التشريعات الصادرة عن البنك المركزي التي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية المنشورة المرتبة الأولى، في حين جاء تدقيق القوائم المالية المنشورة للبنك وفقاً للقواعد المنصوص عليها في معايير التدقيق الدولية في المرتبة الأخيرة.

والنتيجة أعلاه يمكن اعتبارها مؤشراً على اهتمام إدارات تلك البنوك بإصدار ونشر قوائم مالية تتسم بالموثوقية والتي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

٣. أما الانخفاض النسبي للإنحرافات المعيارية سواء بالنسبة للمجموعة جميعها كوحدة واحدة أو لمكوناتها كل على حدة، فيمكن اعتباره دليلاً على أن أفراد عينة الدراسة يتفقون في وجهات نظرهم حيال الأسئلة المطروحة عليهم في هذا المحور من محاور الدراسة.

وبقصد اختبار الفرضية الرابعة Ho4، استخدم الباحث اختبار (t) للعينة الواحدة بمستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) فكانت النتائج الموضحة في الجدول التالي (٤ – ٨).

الجدول رقم (٤ – ٨)

اختبار الفرضية الرابعة Ho4 بموجب اختبار (t) للعينة الواحدة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى الدلالة(sig)
اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات	٣,٥٠	٠,٧٠	١٣,٧١	٠,٦٧٤	٠.٠٠٠
	٢,٦	-			

بملاحظة بيانات الجدول (٤ – ٨) أعلاه وحيث أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية كما أن دلالة الاختبار (sig) = (0.000 > 0.05)، إذن يتوجب رفض الفرضية الصفرية Ho4 وقبول الفرضية البديلة Ha4 وبما يعني أن البنوك التجارية اليمنية تصدر وتنشر قوائم مالية تتسم بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتتماد عليها في اتخاذ القرارات، وتؤكد نتيجة هذا الاختبار النتائج التي سبق وأن كشف عنها التحليل الإحصائي الوصفي في الجدول رقم (٤ – ٧).

٤-٥ النتائج التي تتعلق بالسؤال الخامس وبالفرضية الخامسة Ho5 والتي تنص على: "لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة(المسمى الوظيفي، تنفيذ مهماتك الوظيفية ضمن النظام المحاسبي)".

تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للكشف عن أثر المسمى الوظيفي في تشكيل آراء أفراد عينة الدراسة عن فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية، والجدول(٤-٩) يبين النتائج.

الجدول (٤-٩)

تقييم أثر المسمى الوظيفي على الفروقات بين آراء عينة الدراسة حول فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	الإحصائي (ف)	مستوى الدلالة
توفر المجموعة المستندية المناسبة لتوثيق العمليات المالية في البنك	بين المجموعات	٠,٧١١	٢	٠,٣٥٦	١,١٤٢	٠.٣٢٣
	داخل المجموعات	٣٥,١٩٣	١١٣	٠.٣١١		
	المجموع	٣٥,٩٠٤	١١٥			
توفر دليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات المالية في البنك	بين المجموعات	٠.٠٤٩	٢	٠.٠٢٥	٠,٠٦٨	٠,٩٣٥
	داخل المجموعات	٤١,١٧١	١١٣	٠.٣٦٤		
	المجموع	٤١,٢٢٠	١١٥			
إصدار البنك مجموعة التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين	بين المجموعات	٠,٧٨٠	٢	٠.٣٩٠	٠,٩٩٦	٠,٣٧٣
	داخل المجموعات	٤٤,٢٧٠	١١٣	٠.٣٩٢		
	المجموع	٤٥,٠٥٠	١١٥			
اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات	بين المجموعات	٩,٧٢٤	٢	٤,٨٦٢	١١,٥٠٣	٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	٤٧,٧٦٥	١١٣	٠.٤٢٣		
	المجموع	٥٧,٤٩٠	١١٥			

تشير النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة بالنسبة لفاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية إلى ما يلي:

١ - قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة فيما يخص المجالات الثلاثة الأولى وهي:

- توفر المجموعة المستندية المناسبة لتوثيق العمليات المالية في البنك.
- توفر دليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات المالية في البنك.
- إصدار البنك مجموعة التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين.

وفي الوقت نفسه رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة فيما يخص المجال الرابع وهو اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

وهذا ما يؤكد النتيجة التي كشفت عنها بيانات الجدول رقم (٤ – ٨) حيث كان رأي العينة حول مكونات هذا الجدول جميعها كوحدة واحدة متوسطاً.

ولإيجاد مصدر الفروق من آراء الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة، تم إجراء اختبار Tukey للمقارنات البعدية لدرجة تصور أفراد عينة الدراسة عن فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية حسب المسمى الوظيفي.

الجدول (٤- ١٠)

المقارنات البعدية بطريقة "Tukey" لدرجة تصورات أفراد عينة الدراسة عن فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية حسب المسمى الوظيفي

المجال	الفئات	المتوسط الحسابي	مدير مالي	مدقق حسابات داخلي	مدقق حسابات خارجي
اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات	مدير مالي	٣,١٩			
	مدقق حسابات داخلي	٣,٤٢	٠,٢٣٦٢٧		
	مدقق حسابات خارجي	٣,٨٩	٠,٧٠٥٦٥	(*)٠,٤٦٩٣٧	

يتبين من الجدول(١٠) أن الفروق كانت لصالح فئة مدقق حسابات خارجي في هذا المجال إذ حصل مدقق الحسابات الخارجي على متوسط حسابي بلغ (٣,٨٩) في حين حصل مدقق الحسابات الداخلي على متوسط حسابي بلغ (٣,٤٢) في حين حصل المدير المالي على متوسط حسابي بلغ (٣,١٩).

كما تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للكشف عن أثر الآلية المتبعة في تنفيذ المهام الوظيفية ضمن النظام المحاسبي) في تصورات الفئات المشمولة في عينة الدراسة عن فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية، والجدول(٤- ١١) يبين النتائج.

الجدول (٤- ١١)

تحليل التباين الأحادي للفروق في أثر الآلية المستخدمة في تنفيذ المهام الوظيفية ضمن النظام المحاسبي) في تصورات أفراد عينة الدراسة عن فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	الإحصائي (ف)	مستوى الدلالة
توفر المجموعة المستندية المناسبة لتوثيق العمليات المالية في البنك	بين المجموعات	١,٨٥٧	٢	٠,٩٢٨	٣,٠٨٢	٠,٠٥٠
	داخل المجموعات	٣٤,٠٤٨	١١٣	٠,٣٠١		
	المجموع	٣٥,٩٠٤	١١٥			
توفر دليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات المالية في البنك	بين المجموعات	٠,٨٢٦	٢	٠,٤١٣	١,١٥٥	٠,٣١٩
	داخل المجموعات	٤٠,٣٩٤	١١٣	٠,٣٥٧		
	المجموع	٤١,٢٢٠	١١٥			
إصدار البنك مجموعة التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين	بين المجموعات	٢,٧٢٣	٢	١,٣٦١	٣,٦٣٤	٠,٠٣٠
	داخل المجموعات	٤٢,٣٢٧	١١٣	٠,٣٧٥		
	المجموع	٤٥,٠٥٠	١١٥			
اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات	بين المجموعات	٢,٣٢٣	٢	١,١٦٢	٢,٣٧٩	٠,٠٩٧
	داخل المجموعات	٥٥,١٦٧	١١٣	٠,٤٨٨		
	المجموع	٥٧,٤٩٠	١١٥			

تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر آلية تشغيل النظام المحاسبي في تصورات الفئات المشمولة في عينة الدراسة عن فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية في الفقرات التي تمثل الفرضية الثانية والفرضية الرابعة، كما تشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر آلية تشغيل النظام المحاسبي في تصورات أفراد عينة الدراسة عن فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية في الفرضيتين الأولى والثالثة.

ولإيجاد مصدر الفروق تم إجراء اختبار Tukey للمقارنات البعدية لدرجة تصورات أفراد عينة الدراسة عن مدى تنفيذ المهام الوظيفية ضمن النظام المحاسبي للبنوك التجارية اليمنية حسب آلية تشغيل النظام المحاسبي.

الجدول(٤ – ١٢)

المقارنات البعدية بطريقة "Tukey" لدرجة تصورات أفراد عينة الدراسة عن آلية تنفيذ المهام الوظيفية ضمن النظام المحاسبي

المجال	الفئات	المتوسط الحسابي	يدوي كامل	الكتروني بالكامل	مختلط
توفر المجموعة المستندية المناسبة لتوثيق العمليات المالية في البنك	يدوي كامل	٤,١٠٧٧			
	الكتروني بالكامل	٤,٣٣٠٠	٠,٢٢٢٣١		
	مختلط	٤,٠٥٧١	٠,٠٥٠٥٥	*٠,٢٧٢٨٦	
إصدار البنك مجموعة التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين	يدوي كامل	٣,٦١٥٤			
	الكتروني بالكامل	٤,١٢٠٠	*٠,٥٠٤٦٢		
	مختلط	٣,٩٠٧٩	٠,٢٩٢٥٥	٠,٢١٢٠٦٠	

– يتبين من الجدول(٤ ١٢) أن الفروق كانت لصالح فئة أفراد العينة الذين يستخدمون آلية التشغيل الالكتروني بالكامل في المجال الاول إذ حصلت هذه الفئة على متوسط حسابي بلغ (٤,٣٣) كما حصلت فئة يدوي كامل على متوسط حسابي بلغ (٤,١٢)، كما حصلت فئة مختلط على متوسط حسابي بلغ (٤,٠٦).

كما يتبين من الجدول نفسه أن الفروق كانت لصالح فئة الكتروني بالكامل في المجال الثاني إذ حصلت هذه الفئة على متوسط حسابي بلغ (٤,١٢) كما حصلت فئة يدوي كامل على متوسط حسابي بلغ (٣,٦٢)، في حين حصلت فئة مختلط على متوسط حسابي بلغ (٣,٩١).

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥ – ١ المقدمة

٥ – ٢ النتائج

٥– ٣ التوصيات

٥ – ١ المقدمة

كُرس هذا الفصل لاستعراض أهم النتائج والاستنتاجات المستندة، وهو ما تختص به فقرتي النتائج والاستنتاجات. وفي ضوء النتائج تأتي التوصيات، ومن أجل الارتقاء لمبتغى هذه المقاصد، سيتألف هذا الفصل من النتائج، والاستنتاجات والتوصيات.

٥ – ٢ النتائج

أثارت الدراسة جملة من التساؤلات لتبنى عليها فرضيات تعلقت بطبيعة التأثير بين متغيرات الدراسة، وتوصلت إلى عدة نتائج ساهمت في حل مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها وفرضياتها، ويحاول الباحث هنا الإشارة إلى أبرز هذه النتائج:

١. تتوفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق العمليات المالية في البنوك التجارية اليمنية بمستوى مرتفع. وقد أكد ذلك رفض الفرضية الصفرية التي تنص" لا تتوفر في البنوك التجارية اليمنية المجموعة المستندية المناسبة لتوثيق العمليات المالية ". وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى توفر هذه المجموعة وبمستوى مرتفع.

٢. كما يتوفر دليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات المالية في تلك البنوك بمستوى مرتفع أيضاً؛ وقد أكد ذلك رفض الفرضية الصفرية ذات العلاقة والتي تنص على " لا يتوفر في البنك دليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات المالية.

٣. أما عناصر النظم المحاسبية التي تحكم إعداد التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين فتتوفر في تلك البنوك أيضاً بمستوى مرتفع. لذلك رفض الفرضية الصفرية " لا يصدر البنك مجموعة التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين ".

٤. إن موثوقية القوائم المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك جاءت بشكل عام بمستوى متوسط. لذلك تم رفض الفرضية الصفرية " لا تتسم القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ".

٥. كشف اختبار التباين الأحادي (ANOVA) لأثر المسمى الوظيفي على أن آراء الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة تتفق حول ثلاثة مقومات من مقومات فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية هي:

- توفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق العمليات البنكية.
- توفر دليل الحسابات والمجوعة المستندية اللازمة لتسجيل العمليات البنكية.
- إصدار البنوك التجارية اليمنية مجموعة التقارير الداخلية والتقارير الخارجية المناسبة لخدمة أغراض الإدارة والمستخدمين الخارجيين.

لكن آراء هذه الفئات لم تتفق حول العنصر الرابع وهو: اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

٦. كما كشف اختبار (Tukey) عن أن مصدر الفروق بين آراء تلك الفئات تجاه هذه المسألة كان مصدره الرأي الذي أبدته حيال هذا العنصر فئة مدققي الحسابات الخارجيين.

٧. وكشف اختبار التباين الأحادي (ANOVA) لأثر تنفيذ المهام الوظيفية على أن آراء الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة تتفق حول مقومتين من مقومات فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية هما:

- دليل الحسابات والمجوعة المستندية اللازمة لتسجيل العمليات البنكية.
- اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

لكن آراء هذه الفئات لم تتفق حول العنصر الأول والثالث وهما:

- توفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق العمليات البنكية، وقد كشف اختبار (Tukey) عن أن مصدر الفروق بين آراء تلك الفئات تجاه هذه المسألة كان مصدره الرأي الذي أبدته حيال هذا العنصر فئة الموظفين الذين يستخدمون آلية تنفيذ المهام الإلكترونية الكاملة.
- إصدار البنوك التجارية اليمنية مجموعة التقارير الداخلية والتقارير الخارجية المناسبة لخدمة أغراض الإدارة والمستخدمين الخارجيين، وقد كشف اختبار (Tukey) عن أن مصدر الفروق بين آراء تلك الفئات تجاه هذه المسألة كان مصدره الرأي الذي أبدته حيال هذا العنصر فئة الموظفين الذين يستخدمون آلية تنفيذ المهام الإلكترونية الكاملة.

٥- ٣ التوصيات

وفقاً للنتائج التي تم التوصل إليها من الإطار النظري للدراسة وكذلك النتائج التي تم الحصول عليها من واقع التحليل الإحصائي للبيانات، تم الخروج بالتوصيات الآتية:

- أن تصدر جهات الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي اليمني (البنك المركزي مثلاً) تشريعات أو تعليمات تلتزم بها البنوك التجارية اليمنية وذلك من أجل تحسين موثوقية القوائم المالية الصادرة عن تلك البنوك.
- ضرورة تشجيع البنوك التجارية اليمنية على الإلتزام بمعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية في إعداد قوائمها المنشورة وكذلك الإلتزام بفحص وتدقيق تلك القوائم بموجب معايير التدقيق الدولية.
- لذلك تبنى نظم كفؤة للحاكمية المؤسسية (Corporate Governance)، مما يدعم عنصر الشفافية والإفصاح في تلك القوائم.
- الحرص على توفير المستندات اللازمة لتوثيق جميع العمليات من ودائع وسحوبات بالإضافة إلى توثيق العمليات التجارية كالكفالات والكمبيالات وغيرها مع إيلاء المزيد من الاهتمام نحو توفير المستندات المناسبة لتوثيق عمليات المقاصة.
- بذل المزيد من العناية نحو تدريب الدوائر المالية في البنوك اليمنية على إعداد الموازنات التخطيطية الشاملة والموازنات الفرعية التشغيلية.
- عقد الدورات التدريبية المتخصصة والتي تمكن المدققين في البنوك اليمنية من لتمكينهم من تسجيل وتبويب العمليات المالية.
- تفعيل إصدار البنك مجموعة التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين وذلك بهدف زيادة فاعلية البنوك اليمنية.

المراجع

المراجع العربية:

- الأشول، علي (٢٠٠٦). الرقابة القانونية للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة على وحدات الجهاز الإداري باليمن ودورها في البناء التنظيمي. **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة العلوم التطبيقية، اليمن.

- إبراهيم بن خليفة آل خليفة، استخدام الحاسوب لزيادة كفاءة وفاعلية العمل الرقابي، **مجلة الرقابة المالية**، المجلد الثامنة عشر، العدد ٣٤، ص.ص: ٢٠-٣٣.

- أبو خضرة، حسام، (٢٠٠٣). **نظم المعلومات المحاسبية**، درا الفرقان: عمان.

- بامشموس، عبد الله (٢٠٠٣). معايير التدقيق الدولية وإمكانيات تطبيقها في الجمهورية اليمنية، **رسالة جامعية غير منشورة**، جامعة العلوم التطبيقية، اليمن.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٢)، **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، المكتب الإقليمي للدول العربية.

- برهان، محمد، إبراهيم، غازي (٢٠٠١). **نظم المعلومات المحاسبية**، عمان: دار المناهج للتوزيع والنشر.

- توفيق، عبد الرحمن مشرف، (٢٠٠٠). **منهج المهارات المالية والمحاسبية الأساسية: النظم المحاسبية والتحليل المالي للمديرين**، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة.

- توفيق، محمد (٢٠٠٦). استخدام المنهج المعياري والايجابي في بناء المعايير المحاسبية، **ورقة بحثية مقدمة إلى كلية التجارة جامعة الزقازيق**، مصر.

جربوع، محمود (٢٠٠٤). **نظرية المحاسبة** ، الأردن:مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

جعفر، عبدالاله نعمه (١٩٩٦)، **محاسبة المنشآت المالية – البنوك وشركات التأمين،** دار حنين، عمان، الأردن .

جمعه، أحمد حلمي (٢٠٠٧) **نظم المعلومات المحاسبية، مدخل تطبيقي معاصر، الطبعة الثانية**، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

– جمعه، أحمد حلمي (٢٠٠٠). **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار صفاء للنشر: عمان.

– الجميلي، علي والجنابي، جاسم (٢٠٠٧). اثر استخدام نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، **ورقة بحثية في في المحاسبة اثر استخدام الحاسوب في الرقابة الداخلية**، جامعة تكاريت، مصر.

– الحاج، محمد سعيد (٢٠٠٢). إطار مقترح لوضع معايير المحاسبة المالية في الجمهورية اليمنية، **مجلة المنارة**، مجلد: ١٤، عدد: ١، ص.ص: ١٤–١٨.

– الحسبان، عطا الله (٢٠٠٦). مدى مواكبة المدققين الداخليين لمتطلبات تكنولوجيا معلومات أنظمة الرقابة الداخلية في شركات المساهمة العامة الأردنية، **مجلة المنارة**، مجلد:١٤، عدد: ١، ص.ص: ٢٠–٢٥.

– حسين، نور (٢٠٠٩). تكنولوجيا المعلومات وآثارها في زيادة جودة الأداء المحاسبي والرقابي في المؤسسات المالية اليمنية. **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة صنعاء، اليمن.

– الحفناوي، محمد (٢٠٠٠). **نظم المعلومات المحاسبية**، عمان: دار المناهج للتوزيع والنشر.

– حلوة، حنان (١٩٩١). **نظرية المحاسبة**، حلب: مديرية المطبوعات الجامعية.

– الحفناوي، محمد (٢٠٠١). **نظم المعلومات المحاسبية**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

– حماد، أكرم (٢٠٠٦). تطوير النظام المحاسبي الحكومي في فلسطين، ورقة بحثية **مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي**، فلسطين.

– الحميري، جمال (٢٠٠٦). تقييم جودة الأداء المهني في مكاتب المراجعة بالجمهورية اليمنية (دراسة نظرية – ميدانية). **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر.

–الحيالي، وليد (١٩٩٦). **المحاسبة المتوسطة – مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي**، عمان: دار حنين.

– خالد، محمد (٢٠٠٤). تقييم أداء النظم المحاسبية القائمة على الحاسب الآلي وملاءمتها لتلبية احتياجات الإدارة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة حلب، سوريا.

– الخطيب، خالد راغب، (٢٠١٠). **مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص**، مكتبة المجتمع العربي: عمان.

– دبيان، سيد عبد المقصود، (٢٠٠٢). **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية**، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية.

– درغام، ماهر وأبو فضة، مروان (٢٠٠٩). أثر تطبيق أنموذج الأداء المتوازن (BSC) في تعزيز الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف الوطنية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، **مجلة الجامعة الإسلامية**، مجلد: ١٧، عدد: ٢، ص ص. ٧٤١-٧٨٨.

– الدلاهمة، سليمان مصطفى، (٢٠٠٨). **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، مؤسسة الوراق: عمان.

- دليل الحاكمية المؤسسية (التحكم المؤسسي) (٢٠٠٨)، بنك سورية الدولي الإسلامي

- الرفاعي، خليل، و الرمحي، نضال، وجلال، محمود (٢٠٠٩). اثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين، **بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزرقاء الخاصة**، الأردن.

- الزرير، رانيا (٢٠٠٥). الإفصاح في المصرف التجاري السوري في ظل معيار المحاسبة الدولي ٣٠، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة دمشق، دمشق .

- زيود، لطيف، والرضا، عقبة ولايقة، رولا (٢٠٠٦). الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠)"حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية**، المجلد (٢٨)، العدد(٢).

- سلامة، مصطفى صالح، (٢٠١٠). **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية**، دار البداية: عمان.

- سميحات، حمدي (١٩٩٨). **الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية**، عمان: مكتبة دار الثقافة.

- الشامي، أكرم يحيى علي (٢٠٠٩). أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية . **رسالة ماجستير غير منشورة** صادره عن جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان – الأردن .

- الشرجبي، عبد الحكيم(٢٠٠٩). أهمية الإصلاحات ومكافحة الفساد في اليمن، **مجلة الاقتصاد اليمني الالكترونية**،

Available On line:

http://www.yemeneconomist.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1017:2009-05-19-13-22-13&catid=18:sp-reports&Itemid=31

-الشرع، مجيد جاسم (٢٠٠٣) **المحاسبة في المنظمات المالية (البنوك وشركات التامين المحلية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن .

– شرويدير، ريتشارد، كلارك، مارتل، كاتي، جاك (٢٠٠٦). **نظرية المحاسبة**، المملكة العربية السعودية: تعريب دار المريخ.

– الشيرازي، مهدي (١٩٩١). **نظرية المحاسبة**، الكويت: مطبعة ذات السلاسل.

– الصحن، عبد الفتاح محمد، (٢٠٠٨). **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية: الإسكندرية.

– عبد اللطيف، ناصر نور الدين، (٢٠١٠). **تكنولوجيا المعلومات والبرامج الجاهزة في تشغيل البيانات المحاسبية، المكتب الجامعي الحديث**: الإسكندرية، مصر.

– العربيد، عصام (٢٠٠١). **دراسات معاصرة في محاسبة البنوك التجارية والبورصات**، دمشق: دار الرضا للنشر.

– عتلم، محمد (٢٠٠٧). **المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي**، قطر: مكتبة دار الشرق للطباعة والتوزيع.

–عطية، هاشم (٢٠٠٠). **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية**، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

-الطيري، نبيل (٢٠٠٩). التطورات في القطاع النقدي والمصرفي في اليمن خلال الفترة ٢٠٠٦–٢٠٠٨ والتأثيرات المحتملة والمتوقعة للأزمة المالية العالمية، **جريدة الركن الأخضر**.

-الضبيبي، يحيى (٢٠٠٩). **بيوت الأعمال اليمنية تفتقر للمعايير المحاسبية والمراجعة.** دراسة مأخوذة عن موقع وكالة الأنباء اليمنية– سبأ.

فضل، إبراهيم (٢٠٠٨). المعايير المحاسبية الحكومية الدولية وأهميتها لنظام المعلومات المحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية. **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة دمشق، سوريا.

– القاضي، حسين، عمران، جمال، سنكري، سها (٢٠٠٥). كفاية الإجراءات الرقابية في الحزم البرمجية المحاسبية الجاهزة، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، مجلد (٢٧)، عدد (٢)، ص.ص: ١٣١-١٤٨.

– الفقيه، صالح صالح ناصر (٢٠٠٧). **دور المعلومات المحاسبية في تقويم برنامج الإصلاح المالي بالجمهورية اليمنية دراسة تحليلية تطبيقية**. رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة النيلين – السودان .

– القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٢م بشأن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة / **الجريدة الرسمية**، العدد (السابع) الصادر في تاريخ ٥ / ٤ /١٩٩٢م.

– القباني، ثناء (٢٠٠٣). **نظام المعلومات المحاسبية**، قطر: دار الشرق للطباعة والتوزيع.

– القشي، ظاهر شاهر يوسف (٢٠٠٣)، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية، **أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأردن**، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.

– القطناني، خالد (٢٠٠٢). أثر استخدام المعلومات المحاسبية على الأداء الإداري في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، **رسالة ماجستير غير منشورة الأردن**، جامعة آل البيت، المفرق.

– قيطيم، حسّان و أسعد، باسل وجنود، عامر علي (٢٠٠٦). **النظام المحاسبي في المصرف التجاري السوري وآفاق تطويره**. مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٨) العدد (٣) .

-الكعبي، عبدالله (٢٠٠٤). مدى دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، **رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن**، جامعة اليرموك، إربد.

-المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية ١٩٩٩، ص٥٤٩.

- مشهور، أحمد (٢٠٠٣). **أنظمة المعلومات المحاسبية**،عمان: جامعة القدس المفتوحة.

- نعساني، عبد المحسن والقطيني، خالد (٢٠٠٤). إطار مقترح لنظم المعلومات المحاسبية في المستشفيات، **مجلة بحوث جامعة حلب**، العدد: ٣٥، ص.ص: ١٠٠-١٢٠.

- نمر، محمد (٢٠٠١). تطبيقات الحاسوب في المحاسبة، **مجلة مجموعة المجرة الدولية**، ص.ص.١٢-١٣.

- مجلس معايير المحاسبة الدولية (٢٠٠٦)، **معايير المحاسبة الدولية**، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان: دار الشروق للنشر.

- المريش، سلوى (٢٠٠٧). دراسة تحليلية لدور التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين القانونيين على تطوير أداء مهنة المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية، **رسالة جامعية غير منشورة**، اسم الجامعة، مصر.

- مطر، محمد (٢٠١٠)، **مبادئ المحاسبة المالية – الدورة المحاسبية**، ط٥ ، الأردن: دار وائل للنشر.

- مطر، محمد والسويطي، موسى (٢٠٠٨). **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**. الطبعة الثانية، الأردن: دار وائل للنشر.

– مطر، محمد، ونور، عبدا لناصر(٢٠٠٧). مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، دراسة تحليليه مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي ،المجلد ٣ العدد ١، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال** ، كانون ثاني ٢٠٠٧، ص ص (٤٦ – ٧١).

المراجع الأجنبية :

- Angel, G, Haber, S & Musacchio, A (2008). **Bank Accounting Standards in Mexico. A layman's guide to changes 10 years after the 1995 bank crisis**. Stanford University and Aldo Musacchio, Harvard Business School.

- Basel Committee on Banking Supervision (1989). **Risks in computer and telecommunication systems**, BIS, July, pp. 1-7.

- Day, J (2008). **Selecting an Accounting Systems, NBER Working Paper I0358.**

- Everett, G., Wilks, A.(1999), "The World Bank's Genuine Savings Indicator : a Useful Measure of Sustainability?", **Bretton Woods Project Working Paper**, London, October, pp. 1-10.

- Freeland, C. (2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, **paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development**, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

- Gielen, F; Aroymak, A. & Newman-Alawode , G. (2007). **Turkey Report of Standards and Codes (ROSC) Accounting and Auditing**, The review was conducted through a participatory process involving various stakeholders and led by the country authorities.

- Goaied, M & Sassi, S (2010). Financial Development and Economic Growth in the MENA Region: What about Islamic Banking Development, **European Economic Review**, Washington, 37: 613-622

- Hassan, K & Suk Yu, J (2007). **Financial Development and Economic Growth: New Evidence from Panel Data**, Unpublished dissertation, Orleans: University of New Orleans.

- Hegarty, J, Gielen, F & Barros, C (2004). **Implementation Of International Accounting and Auditing standards**, Lessons Learned from the World Bank's Accounting and Auditing ROSC Program

- Lin, F (2001). A Unified Accounting Information Framework To Modeling Bank Accounting Systems. **Journal of Applied Business Research**. Vol. 20. No. 4, pp. 130-147.

- Lee, R Chen, K (1992). **Schematic Evaluation of Internal Accounting Control System,** EURIDIS Research Monograph, Erasmus University Research Institute for Decision and Information Systems (EURIDIS).

- McGee, Robert W. and Tarangelo, Thomas (2008) **Corporate Governance, The Timeliness of Financial Reporting and The Russian Banking System: an Empirical Study**, Florida International University , Chapman graduate school of business, Florida .

-Mukul G. Asher (2007) Reforming governance and regulation of urban cooperative banks in India, **Journal of Financial Regulation and Compliance,** Volume**:** 15 Issue: 1 Page: 20 – 29.

- Wellink, N (2008). The importance of banking supervision in financial stability**, BIS Review**, Beijing, 138: 1-5.

الملاحق

ملحق (١) استبانه لأغراض البحث العلمي

ملحق (٢) نتائج التحليل الإحصائي

ملحق (٣) قائمة بأسماء المحكمين

ملحق (١)

استبانه لأغراض البحث العلمي

السيد الفاضل/ السيدة الفاضلة :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

أعد الباحث هذه الاستبانة لأغراض إعداد رسالة ماجستير في المحاسبة بعنوان: " مستوى فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية، وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك ".

ونظراً لما لديكم من معرفة غنية وخبرة فنية واسعة في المجالات المحاسبية والمالية، يرجو الباحث منكم الإجابة على الأسئلة المطروحة في الإستبانة بكل دقة وموضوعية وذلك من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من البحث.

والباحث إذ يُثمِن سلفاً الجهد الذي ستبذلونه في تعبئة الإستبانة، ويتعهد بأن المعلومات التي ستقدمونها ستعامل بسرية مطلقة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكراً حسن تعاونكم

وتفضلوا مع فائق الاحترام والتقدير

ملحوظة : للاستفسار عن أي معلومة بخصوص الاستبانة أرجو التفضل بالاتصال بالباحث على الهاتف رقم / ....

الباحث

طالب للدراسات العليا في كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط – الأردن

خالد محمد عمر باذيب

الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

الاسم (اختياري) : ....

المسمى الوظيفي :

☐ مدير مالي ☐ مدقق حسابات داخلي ☐ مدقق حسابات خارجي

المؤهل العلمي :

☐ بكالوريوس ☐دبلوم عالي ☐ماجستير ☐ دكتوراه

التخصص:

☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐علوم مالية ومصرفية ☐اقتصاد ☐أخرى

الخبرة :

☐ أقل من ٥ سنوات ☐من ٥ – أقل من ١٠سنوات ☐من ١٠ – أقل من ١٥ سنه

☐ ١٥ سنه وأكثر

شهادات مهنة مخصصة :

☐ CPA ☐ CIA ☐CMA ☐لايوجد

آلية تنفيذ مهامك الوظيفية ضمن النظام المحاسبي :

☐ يدوي بالكامل ☐ الكتروني بالكامل ☐مختلط

السؤال الأول: على صلة بالفرضية الأولى HO1 ونصها " لا تتوفر في البنك المجموعة المستندية المناسبة لتوثيق العمليات المالية " .

يرجى إبداء الرأي فيما يلي بوضع إشارة (√) في الخانة المناسبة :

م	فقرات الاستبانة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تتوفر المجموعة المستنديه اللازمة لتوثيق ودائع ومسحوبات العملاء .					
٢	تتوفر المجموعة المستنديه اللازمة لتوثيق عمليات الدائرة التجارية (الاعتمادات) والكفالات والكمبيالات .					
٣	تتوفر المجموعة المستنديه اللازمة لتوثيق القروض والتسهيلات المقدمة للعملاء .					
٤	تتوفر المجموعة المستنديه اللازمة لتوثيق المعاملات مع البنك المركزي .					
٥	تتوفر المجموعة المستنديه اللازمة لتوثيق عمليات المقاصة مع البنك والبنوك الأخرى.					

السؤال الثاني: على صلة بالفرضية الثانية HO2 ونصها " لا يتوفر في البنك دليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات المالية " .

يرجى إبداء الرأي فيما يلي بوضع إشارة (√) في الخانة المناسبة:

م	فقرات الاستبانة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	يتوفر في البنك دليل الحسابات المناسب لتبويب أو تصنيف العمليات المالية التي ينفذها البنك .					
٢	يتوفر في البنك يومية عامة مع مجموعة مناسبة من اليوميات المساعدة .					
٣	يتوفر في البنك أستاذ عام مع مجموعة مناسبة من دفاتر الأستاذ المساعدة .					
٤	تتوفر في البنك مجموعة مناسبة من الدفاتر الإحصائية والتحليلية التي تخدم أغراض الإدارة في الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات .					
٥	يتوفر في البنك نظام فعال للرقابة الداخلية لضبط الدورتين المستنديه والمحاسبية .					

السؤال الثالث: على صلة بالفرضية الثالثة HO3 ونصها " لا يصدر البنك مجموعة التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين ".

يرجى إبداء الرأي فيما يلي بوضع إشارة (√) في الخانة المناسبة :

م	فقرات الاستبانة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	يعد البنك موازين مراجعة دورية مناسبة يومية وشهرية ونصف سنوية وسنوية.					
٢	يعد البنك تقارير مرحلية ، ربعيه ، ونصف سنوية.					
٣	يعد البنك القوائم المالية الختامية في نهاية كل عام.					
٤	يعد البنك تقارير إدارية دورية داخلية لأغراض الإدارة في الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات .					
٥	يعد البنك موازنة تخطيطية شاملة وموازنات تشغيلية فرعية.					

السؤال الرابع : على صلة بالفرضية الرابعة HO4 ونصها" لا تتسم القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

يرجى إبداء الرأي فيما يلي بوضع إشارة (√) في الخانة المناسبة:(هذا السؤال خاص فقط بمدققي الحسابات الخارجيين)

م	فقرات الاستبانة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تعد القوائم المنشورة للبنك وفقا لقواعد الاعتراف والقياس والإفصاح المنصوص عليها في المعايير الدولية للتقارير المالية.					
٢	تدقق القوائم المالية المنشورة للبنك وفقا للقواعد المنصوص عليها في معايير التدقيق الدولية.					
٣	يراعى في إعداد القوائم المالية المنشورة للبنوك التشريعات الحكومية.					
٤	يراعى في إعداد القوائم المالية المنشورة التشريعات الصادرة عن البنك المركزي.					
٥	تصدر القوائم المالية المنشورة ضمن المهلة الزمنية المحددة بموجب القواعد القانونية وهي (سنة).					
٦	تُفصِح القوائم المالية المنشورة للبنك عن المعلومات اللازمة لتقييم الأداء الحالي للبنك.					
٧	تعرض القوائم المالية المنشورة للبنك معلومات يمكن لمستخدميها الإعتماد عليها في توقع الأداء المستقبلي للبنك.					

ملحق (٢)

نتائج التحليل الإحصائي

a. النتائج المتعلقة بالفرضيات الأربعة

– المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجالات الدراسة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q1	116	2.00	5.00	4.2586	.67400
q2	116	2.00	5.00	4.1379	.72107
q3	116	1.00	5.00	4.1897	.80124
q4	116	2.00	5.00	4.1034	.78441
q5	116	1.00	5.00	4.0948	.81271
f1	116	1.80	5.00	4.1569	.55876
Valid N (listwise)	116				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q6	116	1.00	5.00	3.9828	.74580
q7	116	1.00	5.00	3.9569	.79556
q8	116	2.00	5.00	3.9655	.79050
q9	116	1.00	5.00	3.8017	.84668
q10	116	1.00	5.00	3.9397	.83706
f2	116	1.40	5.00	3.9293	.59870
Valid N (listwise)	116				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q11	116	2.00	5.00	3.9397	.85759
q12	116	1.00	5.00	3.9224	.88613
q13	116	2.00	5.00	4.1897	.77923
q14	116	1.00	5.00	3.9483	.88313
q15	116	1.00	5.00	3.7414	.92427
f3	116	2.20	5.00	3.9483	.62589
Valid N (listwise)	116				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q16	116	1.00	5.00	3.4828	.83908
q17	116	1.00	5.00	3.4483	.83765
q18	116	1.00	5.00	3.4569	.85864
q19	116	2.00	5.00	3.5776	.80380
q20	116	1.00	5.00	3.5345	.86909
q21	116	1.00	5.00	3.4828	.83908
q22	116	1.00	5.00	3.5172	.81809
f4	116	1.57	5.00	3.5000	.70704
Valid N (listwise)	116				

– نتائج اختبار (t) للعينة الواحدة من أجل اختبار فرضيات الدراسة الأربع الأولى

One-Sample Test

	Test Value = 2.6					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
f1	30.010	115	.000	1.55690	1.4541	1.6597

One-Sample Test

	Test Value = 2.6					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
f2	23.914	115	.000	1.32931	1.2192	1.4394

One-Sample Test

	Test Value = 2.6					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
f3	23.201	115	.000	1.34828	1.2332	1.4634

One-Sample Test

	Test Value = 2.6					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
f4	13.710	115	.000	.90000	.7700	1.0300

b. النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

– تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للكشف عن أثر المسمى الوظيفي في تشكيل آراء أفراد عينة الدراسة

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
f1	Between Groups	.711	2	.356	1.142	.323
	Within Groups	35.193	113	.311		
	Total	35.904	115			
f2	Between Groups	.049	2	.025	.068	.935
	Within Groups	41.171	113	.364		
	Total	41.220	115			
f3	Between Groups	.780	2	.390	.996	.373
	Within Groups	44.270	113	.392		
	Total	45.050	115			
f4	Between Groups	9.724	2	4.862	11.503	.000
	Within Groups	47.765	113	.423		
	Total	57.490	115			

– اختبار (Tukey) للمقارنات البعدية للمجال الرابع

f4

Tukey HSD[a,b]

almosama	N	Subset for alpha = .05	
		1	2
1.00	37	3.1853	
2.00	41	3.4216	
3.00	38		3.8910
Sig.		.251	1.000

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 38.594.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

- تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للكشف عن أثر تنفيذ المهام الوظيفية في تشكيل آراء أفراد عينة الدراسة

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
f1	Between Groups	1.857	2	.928	3.082	.050
	Within Groups	34.048	113	.301		
	Total	35.904	115			
f2	Between Groups	.826	2	.413	1.155	.319
	Within Groups	40.394	113	.357		
	Total	41.220	115			
f3	Between Groups	2.723	2	1.361	3.634	.030
	Within Groups	42.327	113	.375		
	Total	45.050	115			
f4	Between Groups	2.323	2	1.162	2.379	.097
	Within Groups	55.167	113	.488		
	Total	57.490	115			

– اختبار (Tukey) للمقارنات البعدية لكل من المجال الأول و الثالث

f1

Tukey HSD[a,b]

tashgeel	N	Subset for alpha = .05
		1
3.00	63	4.0571
1.00	13	4.1077
2.00	40	4.3300
Sig.		.183

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 25.468.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

f3

Tukey HSD[a,b]

tashgeel	N	Subset for alpha = .05	
		1	2
1.00	13	3.6154	
3.00	63	3.9079	3.9079
2.00	40		4.1200
Sig.		.207	.434

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 25.468.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

ملحق (٣)

قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	الاسم	جهة العمل
١	أ.عبدالله محمد جميل	البنك التجاري اليمني
٢	د. أحمد اسماعيل البواب	البنك اليمني للإنشاء والتعمير
٣	أ. حسن الديلمي	مكتب تدقيق
٤	د. عبد الملك حجر	جامعة صنعاء/ تخصص محاسبة